

## موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية 1958 - 1963

أ.م.د . رحيم عبد الحسين عباس  
جامعة كربلاء — كلية التربية

### ملخص البحث:

يعد الحزب الشيوعي العراقي واحداً من ابرز الأحزاب السياسية التي أدت دوراً مهماً في التأثير على مجريات الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في العراق بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963 . وكانت القضية الكردية من بين أهم القضايا والأحداث التي شغلت حيزاً واسعاً من نشاط الحزب . الذي أكد أهميتها وضرورة معالجتها . وبخاصة بعد ما دخلت القضية منعطفاً خطيراً تمثل في تصاعد وتيرة الاضطرابات إلى حد الاقتتال ما بين القوات الحكومية والأكراد . الأمر الذي ادخل البلاد في أزمة سياسية خطيرة .

قسم البحث على ثلاثة محاور وخاتمة . إذ خصص المحور الأول لتسليط الأضواء على علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتى ) بوصفه أحد أهم التنظيمات السياسية العاملة في الساحة الكردية ما بين عامي 1958-1959 . فيما تناول المحور الثاني موقف الحزب من تدهور الأوضاع في كردستان من عام 1959 حتى عام 1961 . فيما تطرق المحور الثالث لموقف الحزب من الحرب في كردستان منذ اندلاعها في أيلول عام 1961 وحتى إعلان الهدنة في كانون الثاني 1963 . وقد تضمنت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث .

### المقدمة :

يعد الحزب الشيوعي العراقي واحداً من ابرز الأحزاب السياسية التي أدت دوراً مهماً في التأثير على مجريات الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في العراق بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 حتى الثامن من شباط 1963 . وكانت القضية الكردية من بين أهم القضايا والأحداث التي شغلت حيزاً واسعاً من نشاط الحزب . الذي أكد أهميتها وضرورة معالجتها كونها من أعقد

القضايا التي واجهت الدولة العراقية الحديثة . ولما كانت القضية على هذا المستوى من الأهمية فكان لا بد للحزب الشيوعي من تحديد موقفه منها . وقد ازداد اهتمام الحزب بالقضية الكردية بخاصة بعد ما دخلت القضية منعطفاً خطيراً تمثل في تصاعد وتيرة الاضطرابات إلى حد الاقتتال ما بين القوات الحكومية والأكراد . الأمر الذي ادخل البلاد في أزمة سياسية خطيرة . ومن هنا تأتي أهمية الموضوع الذي جاء اختياره لتوضيح موقف الحزب الشيوعي من مجريات تلك الأحداث بوصفه أحد أهم الأحزاب العاملة في الساحة السياسية العراقية . إذ ان الحزب قد اظهر اهتماماً واضحاً بالقضية في بياناته وصحفه وأدبياته التي توافر منها للباحث مجموعة لا بأس بها .

ولنا هنا أن نتساءل هل كانت مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية . في غضون المدة موضوع البحث ( 1958 - 1963 ) . نابعة من مبادئ النظرية السياسية التي اعتنقها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل كانت ثمة مؤثرات أخرى دفعت بالشيوعيين إلى اتخاذ مواقف معينة من تلك القضية ؟ وهل تأثرت مواقف الحزب بنوعية العلاقة التي تربطه بالتحرك السياسي للقوميين الأكراد ؟ وهل أبدى الحزب تلك المواقف من دون تلكؤ في مختلف الظروف التي كان يمر بها ؟ . كل هذه التساؤلات سنحاول بحثها وتحليلها والإجابة عليها في الصفحات القادمة من هذا البحث .

قسم البحث على ثلاثة محاور وخاتمة . إذ خصص المحور الأول لتسليط الأضواء على علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتى ) (2) ما بين عامي 1958-1959 بوصفه أحد أهم التنظيمات السياسية العاملة في الساحة الكردية . فيما تناول المحور الثاني موقف الحزب من تدهور الأوضاع الأمنية في كردستان من عام 1959 حتى عام 1961 . فيما تطرق

أخذت الفجوة تزداد اتساعاً بين الأكراد والحكومة العراقية الناشئة وهو ما قاد إلى عدة صدامات مسلحة استنزفت كثيراً من الأرواح والأموال والطاقات التي كان من الممكن توظيفها واستثمارها في نهضة البلاد التي كانت بأحوج ما يكون إلى النهوض .

لقد وقفت الأحزاب العراقية من القضية الكردية مواقف متباينة تبعاً لمتبنياتها الإيديولوجية . أو بحسب ظروف المرحلة التي كان يمر بها كل حزب . ولم يشذ الحزب الشيوعي عن هذا الوصف . ففي الوقت الذي كان فيه الحزب في طور التأسيس على مستوى النخب في ثلاثينيات القرن العشرين . فقد أصبح تنظيمه أقوى وأكثر اتساعاً . فضلاً عن العمل في العلن لبعض الوقت بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 . وان لم يحصل الحزب على الإجازة الرسمية . لكن تأثيره السياسي بات أقوى بكثير مما كان عليه قبل الثورة (5) .

أصدرت حكومة الثورة الدستور المؤقت في السابع والعشرين من تموز 1958 . وقد اتخذ الشيوعيون من مادته الثالثة أساساً لموقفهم من القضية الكردية . وبخاصة بعد التسوية الذي شهدته تطبيق هذه المادة التي جاء فيها ما نصه : ((...)) ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية ((6) .

أعاد الشيوعيون تأكيدهم على ما جاء في المادة الثالثة من الدستور في أول اجتماع عقده اللجنة المركزية للحزب بعد ثورة 14 تموز . والذي عقد في أوائل أيلول من عام 1958 . وجاء في التقرير الصادر عن الاجتماع بخصوص القضية الكردية ما نصه : (( ان المهمات الكبرى التي تجابه حزينا وحركتنا الوطنية اليوم هي : ... 4. احترام الحقوق القومية للشعب الكردي وذلك بسن التشريعات اللازمة لوضع ما ورد في الدستور المؤقت بهذا الصدد موضع التنفيذ وخصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الإدارية الإقليمية والحقوق الثقافية )) (7) .

وحذر التقرير نفسه من انتشار الأفكار القومية الانفصالية بين الأكراد . مؤكداً ضرورة اليقظة والحذر من الأفكار التي تنكر الحقوق القومية للكردي . إذ ذكر بهذا الصدد ما نصه : (( ... فتجد الأفكار القومية الانفصالية والانفصالية جواً أنسب من ذي قبل للانتشار . وسيبذل المستعمرون وعملاؤهم كل ما في وسعهم من جهد لنشر وتغذية هذه الأفكار بين الأكراد . فمن واجب رفاقنا في كردستان ان يكونوا يقظين تجاه تسرب الأفكار القومية والانفصالية وهذا الشكل المكشوف أو بذلك الشكل المستور . الى صفوف الحزب هناك كما من واجب رفاقنا العرب ان يكونوا يقظين تجاه الأفكار التي تنكر على الشعب الكردي حقوقه القومية ... )) (8) . وعن ماذا تعني الحقوق القومية للأكراد أكد الحزب الشيوعي إنها تعني في الظرف الراهن حق الأكراد في الحكم الذاتي واستعمال لغتهم القومية وانبثاق الجهاز الإداري في المناطق الكردية من بين أبنائهم (9) .

شجب الحزب الشيوعي التوجهات الانفصالية لبعض القوميين الأكراد من أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتني ) .

المحور الثالث لموقف الحزب من الحرب في كردستان منذ اندلاعها في أيلول عام 1961 وحتى إعلان الهدنة في كانون الثاني 1963 . وقد تضمنت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث .

اعتمد البحث على مجموعة من وثائق وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب والوثائق ( د . ك . و . ) وبخاصة الملف المرقمة ( 18 \ 22 ) الموسومة : ( الحركة الشيوعية في العراق ) . إذ ضمت الملف بيانات ونشرات وتقارير موسعة عن الموضوع . فضلاً عن بعض الصحف التي كان يصدرها الحزب الشيوعي سراً وبخاصة صحيفة ( طريق الشعب ) التي كانت من بين المصادر الأساسية التي استمد منها البحث معلوماته .

وكانت الكتب الوثائقية وبالأخص تلك التي ألفها الأكاديميون من المصادر المهمة التي اعتمدها البحث . مثل كتاب : ( التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963 ) للدكتور عبد الفتاح البوتاني . وكتاب ( العراق في عهد قاسم ) للدكتور أوريل دان . وكتاب ( تاريخ الأكراد الحديث ) لديفيد مكدول . فضلاً عن بعض الكتب التي ألفها الشيوعيون أنفسهم من عاصروا الأحداث أو كانوا جزءاً منها مثل كتاب : ( عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ) لعزیز سباهي زيادة على مصادر مهمة أخرى لا يتسع المقام هنا لذكرها جميعاً .

ونود الإشارة الى أن بعض ما اعتمدناه من وثائق ومنشورات الحزب الشيوعي فضلاً عن صحافته لا توجد فيها تواريخ دقيقة كأن تذكر الشهر والسنة فقط من دون ذكر اليوم . أو ترد فيها تعابير زمنية غير محددة مثل : ( أوائل كانون الثاني . أواسط حزيران . أوآخر أيلول ... الخ ) . يزداد على ذلك أن صحيفة طريق الشعب التي اعتمدنا بعض أعدادها لا توجد فيها إشارة الى مكان صدورها . وهذا أمر بديهي يعود لسرية الصحيفة . لذلك اقتضى التنويه .

أولاً : علاقة الحزب الشيوعي بالحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتني ) 1958 - 1959  
تعد القضية الكردية واحدة من أعقد القضايا التي واجهت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها عام 1921 . إذ كان الأكراد قد بدأوا بالمطالبة بحقوقهم القومية بناءً على ما أطلقه الحلفاء من وعود بعد الحرب العالمية الأولى للشعوب التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية . وكان حق تقرير المصير من أبرز تلك الوعود (3) .

انقسم الموقف السياسي الكردي الى قسمين : الأول حيز الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية . فيما رأى القسم الآخر ضرورة إقامة دولة كردية مستقلة . لكن الحلفاء وبخاصة بريطانيا التي سيطرت على العراق بعد طرد القوات العثمانية منه . قد تراجعت شيئاً فشيئاً عن تلك الوعود التي أطلقتها للأكراد بعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 التي بدأت بريطانيا بدعم سيطرتها على المناطق الكردية . وحل حق الأكراد بالتدريس والتحدث باللغة الكردية وتعيين الموظفين الأكراد في إدارات مناطقهم محل مبدأ تقرير المصير أو الحكم الذاتي (4) . وهكذا

التنفيذ . أو بمعنى أدق انه اعتراف بالحق وتأجيل المطالبة به . إذ يبدو ان الكرد كانوا يدركون عدم توافر الظروف الموضوعية لنيلهم حق تقرير المصير . لذا أذعنوا لمطالب الشيوعيين . لكنهم في الوقت نفسه لم يكونوا راغبين بالتنازل الكامل عن هذا الحق . لذا جاءوا على ذكره في الميثاق بوصفه حق مؤجل تحت عنوان الاعتراف المبدئي . وهذا ما يتناغم مع موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية . وهو ما سنحاول توضيحه في الفقرة الآتية .

ويمكننا من خلال وثائق الحزب الشيوعي إيجاز موقفه من القضية الكردية . وبخاصة ما يتعلق بمبدأ تقرير المصير في تلك المرحلة . إذ تمثلت أهم أبعاد ذلك الموقف بتأييد الحزب لمبدأ تقرير المصير . وفي الوقت نفسه لم يؤيد أي حركة انفصالية يقوم بها الأكراد . لأنه رأى بان الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية الناشئة تاريخياً لا تساعد على نيل كردستان العراق الاستقلال . أو تمتع الكرد بحق تقرير المصير . واهم العوائق التي تقف أمام ذلك . بحسب وجهة نظر الحزب . هي أن حكومات كل من إيران وتركيا والعراق مدعومة بمواقف الطبقات البرجوازية (17) . في تلك الدول ترفض بل تقاوم أي مساعي أو حركات تهدف الى استقلال الكرد في أي من هذه الدول (18) . ان هذا التعليل الذي ساقه الشيوعيون لموقفهم . وبعيداً عن السياقات والأطر النظرية الإيديولوجية . يبدو أنه قريب من الواقع الذي كانت تعيشه القضية الكردية .

كان ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي و ( البارتى ) بمثابة التمهيد لضم الأخير لجبهة الاتحاد الوطني (19) . إذ نصت الفقرة الثامنة من مبادئ وأسس التعاون في الميثاق على انه : ((في حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الى جبهة الاتحاد الوطني العراقية . تبقى نصوص هذا الميثاق سارية المفعول أو يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق [ جبهة ] الاتحاد الوطني)) (20) . وهكذا انضم ( البارتى ) الى جبهة الاتحاد الوطني في كانون الأول عام 1958 (21) .

يبدو للمتابع أن انضمام ( البارتى ) الى جبهة الاتحاد الوطني لم يكن شيئاً جوهرياً او ذا تأثير فعال بالنسبة للقضية الكردية . لان وجود الجبهة كان رمزياً بعد قيام ثورة 14 تموز عام 1958 . وكان نشاطها في أضيق الحدود من قبيل الإعلان عن تأييدها لبعض الخطوات التي قامت بها حكومة الثورة . وبحلول آذار من عام 1959 كانت الجبهة قد انهارت وتقوضت تماماً (22) .

ومهما يكن من أمر . ظل الشيوعيون يظهرون قدراً غير قليل من التعاطف مع القضايا التي تخص الأكراد . إذ أكد اتحاد الطلبة العام . الذي يصنف في عداد واجهات الحزب الشيوعي . على حق الطلاب الكرد بان تؤسس لهم جامعة في كردستان . والتمتع بثقافتهم القومية الخاصة . وجاء هذا التأكيد في المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد اللذان اقرهما المؤتمر الأول الذي عقده الاتحاد ما بين السادس عشر ولغاية الحادي والعشرين من شباط عام 1959 (23) . فيما اندمجت في العام نفسه المنظمات النسوية ومنظمات المعلمين التابعة ( للبارتى )

وقد جاء هذا الشجب في بيان للحزب أصدرته لجنته المحلية في كركوك في السادس والعشرين من تشرين الأول 1958 . وصفت فيه تلك التوجهات بانها قومية انعزالية ضيقة ذات شعارات استفزازية . وفي الوقت نفسه دعا البيان الى التآخي بين جميع مكونات الشعب العراقي تحت شعار : (( عاشت الأخوة العربية الكردية التركمانية وجميع الأقليات القومية الأخرى )) (10) .

يبدو واضحاً مما تقدم أن ثمة خلاف فكري ( ايدولوجي ) ما بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتى ) . وفي سبيل حل هذا الخلاف وتعزيز التعاون بين الحزبين قدم الحزب الشيوعي مشروع : ( ميثاق التعاون ) مع ( البارتى ) والقوى الوطنية المستقلة في كردستان العراق . ولأجل التوصل الى صيغة تفاهم حول الميثاق دخل الحزبان في مفاوضات استمرت من الأول من أيلول حتى العاشر من تشرين الثاني 1958 (11) . تخطى خلالها ( البارتى ) عن المطالبة باستقلال كردستان في مقابل دعم الحزب الشيوعي لمطلب الحكم الذاتي (12) ووافق الحزبان على ان يضم الميثاق العناصر الوطنية المستقلة . في الوقت الذي تخطى فيه ( البارتى ) كذلك عن المطالبة بحل تنظيم الحزب الشيوعي في كردستان العراق . إذ ان ( البارتى ) كان يصر على هذا الأمر قبل الاتفاق . ويرى ( البارتيون ) أن حزبهم الممثل السياسي الوحيد للطبقات الكردية كافة (13) .

وهكذا وقع الحزبان الميثاق في العاشر من تشرين الثاني 1958 . ولعل من أهم مواده : العمل على تعزيز الاتجاه الوطني الديمقراطي للجمهورية العراقية . ومساندة الحكومة في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي . والمطالبة بتطهير أجهزة الدولة من المفسدين وطرده المستشارين الأجانب وأجراء إصلاحات اقتصادية . ووضع دستور ديمقراطي للبلاد . غير أن الملفت للنظر في مواد الميثاق هو المادتين الثامنة والتاسعة . إذ نصت المادة الثامنة على : (( الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي . بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه )) (14) . وهذا فيه إشارة واضحة وصريحة الى الاستقلال أو الانفصال بلحاظ ان تقرير المصير ينطوي على حق الكرد في الاختيار بين البقاء ضمن الجمهورية العراقية أو الانفصال عنها . في حين يتناقض مع مضمون هذه المادة ما جاء في المادة التاسعة التي نصت على : ((مكافحة جميع الأفكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون ... بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية ... والعمل لتعزيز الإخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية)) (15) . وعزز مضمون هذه المادة ما جاء في المادة العاشرة التي أكدت على المطالبة بالحكم الذاتي للأكراد ضمن الوحدة العراقية . إذ جاء في الفقرة ( أ ) من المادة المذكورة ما نصه : (( سن تشريعات تضمن الحقوق الإدارية الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة إدارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة العراقية )) (16) .

ولعل ما يفسر لنا جانباً من هذا التناقض في مواد الميثاق ما جاء في مادته الثامنة نفسها التي أشارت الى ان الاعتراف بحق تقرير المصير هو اعتراف مبدئي . وهذا يعني انه اعتراف مع وقف

. بحجة ان الجنابي كان أداة للحزب الشيوعي في العمل على تخجيم تأثير ( البارتي ) واعتقال بعض أعضائه . وقد استجاب عبد الكريم قاسم لرغبة البارزاني بنقل الجنابي في التاسع والعشرين من ايار 1959 . إذ كان البارزاني الى هذا الوقت من أقوى المؤيدين للحكومة(34) .

وهكذا بدأ النفوذ السياسي للشيوعيين بالتقهقر. وجاءت أحداث كركوك في 14 تموز 1959 التي ارتكب فيها الشيوعيون عمليات قتل ونهب لتزيد من انتكاسهم السياسي . وبخاصة عندما تعرضوا لهذا السبب لانتقادات شديدة من عبد الكريم قاسم(35) . وتزامناً مع هذه الانتكاسات كان البارزاني قد بدأ من جديد بالمطالبة بحل تنظيمات الحزب الشيوعي في كردستان(36) . وفي السياق نفسه . وفي إطار تداعيات أحداث كركوك . دعا الملا مصطفى البارزاني حمزة عبد الله سكرتير اللجنة المركزية (للبارتي) لمناقشة سياسته المؤيدة للشيوعيين . وكان ذلك قبل نهاية شهر تموز 1959 . لكن حمزة عبد الله رفض ذلك . لذا أرسل البارزاني مجموعة من أتباعه اقتحمت مركز قيادة ( البارتي ) وطردت حمزة عبد الله . في حين وافق بقية أعضاء المكتب السياسي للحزب على البقاء على خط تأييد سياسة عبد الكريم قاسم(37) . على الرغم من ان طريقة إقصاء حمزة عبد الله كانت مخالفة للنظام الداخلي للحزب . وقد زادت هذه الأحداث من حدة الصراع بين (البارتيين) والشيوعيين في المناطق الكردية(38) . وهو ما دفع بالملا مصطفى البارزاني الى تقديم شكاوى عدة الى عبد الكريم قاسم ما أسماه ( تجاوزات الشيوعيين ) . واستعمل عبد الكريم قاسم شكاوى البارزاني لصالح الحملة التي بدأها ضد الشيوعيين . ويرى بعض الباحثين أن سياسة الملا مصطفى البارزاني الموالية للحكومة والمناهضة للشيوعيين تعكس رغبته في كسب عطف السلطة التي بيدها مفتاح حل القضية الكردية . فضلاً عن رغبته في عدم جعل ( البارتي ) حزباً مساعداً أو واجهة للحزب الشيوعي(39) .

ويبدو ما تقدم أن ثمة أسباب أخرى أدت الى عودة التنافر والخلاف بين الحزبين . لعل أهمها حدة المنافسة بينهما على مناطق النفوذ الحزبي . واختلافهما أيديولوجياً وان ادعى ( البارتي ) شكلياً اعتناقه للماركسية - اللينينية (40) . بيد انه نحي منحاً قومياً أكثر منه امياً . وقد اختفى هذا الخلاف لبعض الوقت بسبب ما نعتقده من رعاية سوفيتية للطرفين . زيادة على التقاء مصالحهما الآتية . ويمكننا ان نضيف سبباً ثالثاً لعودة الخلاف بين الجانبين تمثل برغبة الملا مصطفى البارزاني في المحافظة على المكاسب التي حصل عليها هو وأنصاره . فضلاً عن المكاسب التي نالها عموم الأكراد في ظل حكومة عبد الكريم قاسم . وسنشير بعد قليل الى أهم تلك المكاسب زيادة على ما ذكرناه سابقاً .

وهكذا انهار عملياً ميثاق التعاون الموقع بين الحزب الشيوعي و ( البارتي ) . لكن هل اثر هذا على موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية عموماً . وبخاصة بعد ظهور بوادر الأزمة ما بين

بالمنظمات المماثلة التي كانت تحت إدارة وتوجيه الشيوعيين (24) . في حين اندمج اتحاد الشبيبة الديمقراطي لكردستان العراق باتحاد الشبيبة العراقي . الذي بدوره هو الآخر واجهته من واجهات الحزب الشيوعي . وحصل ذلك الاندماج في العاشر من ايار 1959(25) .

ونعتقد ان الاتحاد السوفيتي قد أدى دوراً مهماً في تقرب وجهات النظر بين الحزبين . لعدة أسباب . تتعلق بعلاقته بكل منهما . لعل أهمها الرعاية السوفيتية المعهودة للحزب الشيوعي العراقي . وان زعيم ( البارتي ) الملا مصطفى البارزاني ( 1904 - 1979 ) كان لاجئاً مع المئات من أنصاره في الاتحاد السوفيتي لأكثر من عشر سنوات . فضلاً عن ان ( البارتي ) قد أعلن عن اعتناقه مبادئ النظرية السياسية السوفيتية . وإن كان هذا الأمر نظرياً فقط . لذا نرى أنه من الطبيعي تقبل الحزبين لعب السوفيت دور الوسيط بينهما . سواء حدث ذلك بطلب من أحدهما أو من كليهما أو بمبادرة سوفيتية .

كان من الطبيعي بعد الخطوات المذكورة آنفاً أن يقوى نفوذ الحزب الشيوعي في المناطق الشمالية . بل انه اخذ يزاحم نفوذ ( البارتي ) في مناطق تعد مناطق النفوذ التقليدي ( للبارتي ) . لذا بدا الأخير في موقف حرج إزاء الواقع الجديد . الأمر الذي أدى الى تذبذبه في التعاون مع الشيوعيين . وبدأت بالظهور الرغبة لدى الملا مصطفى البارزاني . بوصفه زعيماً ( للبارتي ) . في أزاحتهم عن الساحة السياسية الكردية (27) . وقد مهد لذلك بالقيام ما بين ايار وتموز من عام 1959 بطرد بعض أعضاء المكتب السياسي ( للبارتي ) من الذين شعروا بالانحياز للحزب الشيوعي تأثير كبير عليهم(28) . مسابراً في هذا العمل توجهات رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ( 1958 - 1963 ) . الذي بدأ هو الآخر يضيق ذرعاً من شعار المطالبة بالاشتراك في الحكم . ذلك الشعار الذي رفعه الشيوعيون بقوة في احتفالات عيد العمال في الأول من ايار عام 1959 . ولكن هذه المطالبة قد خفت حدتها ومن ثم تلاشت تقريباً (29) قبل نهاية الشهر المذكور بحسب ما أشير إليه في إحدى المقابلات الصحفية مع عبد الكريم قاسم (30) . وعلى الرغم من ذلك كان الأخير قد شرع وبالتعاون مع البارزاني بحملة إعلامية ضد زعامة الحزب الشيوعي وأعضاء مكتبه السياسي(31) . وقبل نهاية شهر أيار تمكن عبد الكريم قاسم من ان يحد من نفوذ أفراد المقاومة الشعبية . وهي مليشيا مسلحة كانت تحت سيطرة الشيوعيين . عندما منعهم من القيام بعمليات الاعتقال العشوائية . إذ أصدر أوامره بهذا الشأن في الرابع والعشرين من أيار . 1959 وفي اليوم نفسه بدأ بإبعاد الشيوعيين من ميدان الإذاعة(32) .

بدأت الهوة تزداد اتساعاً ما بين ( البارتي ) والشيوعيين . على اثر مطالبة البارزاني بنقل الزعيم ( العميد ) الركن داود الجنابي العضو في الحزب الشيوعي عن قيادة الفرقة الثانية . التي كان مقرها في كركوك وتنتشر قطعاتها في المنطقة الشمالية(33)



الحقيقة ان كثير من المصادر تذكر بان عبد الكريم قاسم كان يماطل في منح الحكم الذاتي للأكراد (46) . ولكن من الإنصاف الإشارة الى أن الأكراد قد حصلوا على العديد من المكاسب في ظل حكومته منها ما جاء في المادة الثالثة من الدستور المؤقت التي أشارت بصراحة الى شراكة العرب والأكراد في الوطن . والإقرار بحقوقهم القومية في إطار الوحدة العراقية . وهذا ما لم يكن موجوداً في القانون الأساسي ( الدستور ) الذي كان نافذاً قبل 14 تموز 1958 . زيادة على ذلك أن حكومة الثورة قد أصدرت في الثالث من أيلول 1958 العفو عن الكرد الذي شاركوا في الانتفاض على النظام الملكي والذين هربوا من الملاحقة خارج البلاد وفي مقدمتهم الملا مصطفى البارزاني . وشقيقه الشيخ أحمد وعائلته . وأتباعهم البالغ عددهم ( 755 ) شخصاً . وقد خصصت الحكومة للجميع رواتب سخية (47) . فضلا عن حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتي ) على الإجازة الرسمية في 9 شباط 1960 . وشكلت مديرية عامة للدراسات الكردية يديرها كردي مهمتها الإشراف على النواحي الإدارية والفنية للثقافة الكردية . وتم فتح فرع للدراسات الكردية في جامعة بغداد . وادخل تدريس اللغة الكردية في جميع دور المعلمين في العراق . وسمحت الحكومة للصحف الكردية التي كانت تصدر سرا في العهد الملكي بالصدور علناً (48) .

ومهما يكن من أمر . فان الأوضاع أخذت تزداد تعقيداً في أيلول 1960 بعد ما باتت الحكومة تدعم علناً بالمال والسلاح الخصوم القبلين للبارزاني (49) . وما زاد في حساسية الأمور معرفة الحكومة بمحاولة البارزاني إقناع المسؤولين السوفيت بالضغط على عبد الكريم قاسم . لتقديم بعض التنازلات للأكراد . وذلك في أثناء زيارته الى موسكو في الخامس من تشرين الثاني 1960 بدعوة من الحكومة السوفيتية للمشاركة في احتفالات ثورة ( أكتوبر ) . غير انه لم يفلح في مسعاه (50) . بيد أن الدكتور عبد الفتاح البوتاني يضيف الى ما تقدم بان البارزاني طلب من السوفيت مد يد العون للأكراد في جميع النواحي . وحصل على وعود بإرسال اعتدة وأسلحة كافية بالطائرات وإنزالها في موضع يعينه البارزاني . بيد ان شيء من هذا لم يحصل (51) . وربما كان سبب إخفاق البارزاني في هذا التحرك يعود الى حرص السوفيت على العلاقة الحسنة مع حكومة بغداد . كونها تمثل موطئ قدم جديد لهم في المنطقة العربية في مقابل النفوذ الغربي الواسع فيها .

عاد البارزاني من الاتحاد السوفيتي في بداية شهر آذار 1961 ليجد ان امتيازاته قد ألغيت بما فيها مرتبه الشهري . ولم يعد عبد الكريم قاسم راغباً في استقباله (52) . لذلك حاول مقابلته بتوسيط بعض مقربيه محاولاً إثبات ولاؤه للحكومة (53) . وإزالة جميع ما يحوم حوله من شكوك بالتآمر (54) . غير ان عبد الكريم قاسم الذي استقبل البارزاني ظل مُصرّاً على اتهامه بالتآمر وهدده قائلاً : (( ان الثورة بإمكانها ان تخطم العناصر

(البارتي) والحكومة . هذا ما سنحاول توضيحه في المحور الثاني من البحث .

ثانياً : موقفه من تدهور الأوضاع الأمنية في كردستان 1959 - 1961

أسهمت عوامل عدة في تدهور العلاقة ما بين عبد الكريم قاسم من جهة والملا مصطفى البارزاني و( البارتي ) من جهة أخرى . إذ بدأ الأول قبل نهاية عام 1959 يشعر بالفرع من تزايد نفوذ الملا مصطفى في المناطق الكردية . وظهر استيائه من الطريقة التي تعامل بها البارزاني مع خصومه القبليين الذين احرق قراهم ومحاصيلهم واستولى على مواشيهم في تشرين الثاني 1959 . لذا بدأ عبد الكريم قاسم بإقامة علاقات مع خصوم البارزاني القبليين من ( السورجيه ) و ( الهركيين ) و(الزبارا) وغيرهم (41) . في الوقت الذي كان قد تمكن فيه للتو من تخجيم نفوذ الشيوعيين . الأمر الذي جعله يشعر بان ( البارتي ) و(البارزاني) يمثلان عقبة في طريق سلطة الحكومة المركزية . أو في (( طريق تفرده بالسلطة )) على حد تعبير الدكتور حامد محمود عيسى (42) . غير ان ساعة المواجهة العلنية بين الجانبين لم تأت بعد . إذ لم يزل البارزاني الى هذا الوقت يصنف في عداد المؤيدين للحكومة .

ارتكب البارزاني في هذه الأثناء خطأ آخر تمثل بزيارته السفير البريطاني همفري ترفيليان (Humphrey Trevelyan) في الثامن والعشرين من شباط 1960 . إذ أساءت هذه الزيارة كثيراً الى علاقته بعبد الكريم قاسم . الذي على ما يبدو انه قد وضع الزيارة في خانة التآمر على سلامة الدولة . لأنه أشار في وقت لاحق الى قيام بريطانيا عن طريق سفارتها بدعم الأعمال المسلحة ضد الحكومة في كردستان العراق . وبغض النظر عن الهدف الحقيقي من الزيارة فان الكاتب الكردي الدكتور عبد الفتاح البوتاني حاول تبرأة ساحته البارزاني من مسألة التآمر على سلامة الدولة . غير انه في الوقت نفسه لم ينكر مسألة قيام البارزاني بتلك الزيارة التي وضعها في إطار المجاملة الدبلوماسية (43) .

وهكذا أخذت تتراجع شيئاً فشيئاً العلاقة ما بين الحكومة وعلى رأسها عبد الكريم قاسم من جهة والبارزاني و( البارتي ) من جهة أخرى . وما زاد في تدهور الموقف قيام عبد الكريم قاسم باستقبال وفد من قبيلتي ( الهركي ) و ( السورجي ) الخصوم التقليديين للبارزاني . في الوقت الذي كان فيه (البارتي) يعقد مؤتمره السنوي ما بين الخامس والعاشر من ايار 1960 . وقد حظي استقبال الوفد المذكور وعن قصد بمساحة أوسع من التغطية الإعلامية مقارنة بما حظي به مؤتمر ( البارتي ) . الأمر الذي عدّه البارزاني إهانة متعمدة موجهة له (44) .

وبعد انتهاء أعمال مؤتمر ( البارتي ) شنت صحيفته ( خه بات ) . أي ( النضال ) . حملة مكثفة انتقدت فيها تجاهل الحكومة الحقوق القومية للأكراد . فضلاً عن تأكيدها على ان المناطق الكردية لم تنل حصتها العادلة من مشاريع الأعمار (45) . وفي

وراء توتر الأوضاع في كردستان ، بغية إضعاف موقف الحكومة العراقية في المفاوضات التي لم تكن الشركات راغبة في خوضها ، وما جاء في البيان بهذا الصدد ما نصه : (( فالمستعمرون الانكلو - امريكان وشركاتهم النفطية وأعوانهم حكام ايران وتركيا ، وبالاكتفاء على عملائهم في الداخل يبذلون الآن جهودا محمومة لاستغلال الوضع المستحدث في كردستان بسبب السياسة الخطرة التي مارستها الحكومة . وهم يستهدفون من هذه الجهود تعميق الثغرات في صفوف القوى الوطنية وبين الجماهير الشعبية . ولإرباك الوضع في البلاد وإضعاف الجانب العراقي في المفاوضات النفطية والضغط عليه بغية دفعه للاستسلام والتراجع عن مطالبنا العادلة ، وتهديد وحدة البلاد واستقلالها الوطني )) (64) .

وشدد البيان على ضرورة وحدة النضال بين جميع مكونات الشعب العراقي ، مشيراً الى ان مصلحة الكرد ترتبط بالدفاع عن الاستقلال الوطني وليس الأجرار وراء مخططات الاستعمار وشركاته النفطية وعملائها الإقطاعيين ، وان حقوق الأكراد جزء من الحقوق الديمقراطية المهضومة للشعب العراقي بأسره ، والتي لا يمكن تحقيقها من دون كفاح مشترك ضد الاستعمار والإقطاع والدكتاتورية في آن واحد ، وقد جاء في البيان بهذا الشأن ما نصه : (( ان جماهير الشعب في كردستان تعلم جيداً بان مصلحتها الصميمة ترتبط بالدفاع عن الاستقلال الوطني ... وهي تعلم جيداً بان حقوقها القومية هي جزء من الحقوق الديمقراطية المهضومة للشعب العراقي بأكمله ، ولا يمكن تحقيقها دون كفاح مشترك وثيق ضد الاستعمار وضد الإقطاع وضد السياسة الدكتاتورية التي تفرض الآن على البلاد ... ان مصلحة الشعب الكردي هي جزء حي من مصلحة الشعب العراقي عموماً ، وان عزل الحركة الكردية عن حركة مجموع الشعب العراقي يضعف الحركة الكردية بالدرجة الاولى ... ان مصلحة الشعب الكردي لا يمكن ضمانها بالرجوع بحركته الى الوراء ووضعها تحت رحمة الإقطاعيين والاغوات مصاصي دماء الفلاحين )) (65) .

أما فيما يخص الحكم الذاتي الذي كان يطالب به الأكراد ، فقد دعا البيان الى ضرورة ان يتمتع الأكراد بحقوقهم القومية المتمثلة بحقوقهم في ممارسة شؤونهم الإدارية وإدارة وتطوير ثقافتهم القومية المشروعة ، مجدداً التأكيد على ان تمتع الأكراد بهذه الحقوق لا يتم من دون نضال مشترك مع باقي مكونات الشعب العراقي . في حين انتقد البيان سياسة الحكومة في خريض القبائل الكردية ضد بعضها ، داعياً في الوقت نفسه الى ضرورة إيقاف الاستعدادات العسكرية ضد البارزانيين ، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء ضريبة الأرض عن صغار الفلاحين ، منوهاً الى ان هذه الأمور من شأنها تقوية مركز الحكومة في المفاوضات النفطية ، وتعزيز موقفها ضد تهديد الجيوش الاستعمارية المتواجدة في الكويت (66) .

لقد ذهبت تحذيرات الشيوعيين أدراج الرياح ، إذ استمرت الحكومة

الحزبية ، إننا نريد ان يعرف كل شخص حدوده )) (55) . وبعد هذا اللقاء بايام قليلة غادر البارزاني الى كردستان في أواسط آذار عام 1961 (56) .

ولنا والحال هذه ، وبخاصة بعد محاولة بعض الكتاب تبرأة ساحة البارزاني من تهمة التآمر مع بريطانيا على سلامة الدولة ، فضلاً عن محاولة البارزاني نفسه أمام عبد الكريم قاسم دفع تهمة التآمر عنه ، ان نتساءل هل ان التآمر مع السوفيت مشروع في مقابل التآمر غير المشروع مع البريطانيين ؟ وإذا كان البارزاني يؤكد لعبد الكريم قاسم عدم تأمره ضد الحكومة مع أي جهة أجنبية ، فماذا يمكن ان نسمي طلبه السلاح من الاتحاد السوفيتي ؟ ان اقل ما يقال عن هذه الأوضاع انها لا تنم إلا عن تناقض في المواقف وارتباك في الرؤية السياسية .

وبعيداً عن تحليل هذا الموقف او ذاك ، فبعد مغادرة البارزاني الى كردستان بدأت الأمور بين الطرفين تسير في طريق مسدود ، وبخاصة بعد ان أغلقت الحكومة صحيفة ( خه بات ) لسان حال ( البارتي ) في الثالث والعشرين من آذار عام 1961 ، وأغلقت كذلك معظم فروع الحزب باستثناء فرعي بغداد والسليمانية (57) ، ونتيجة لتطور الأوضاع على هذه الشاكلة أصدر الحزب الشيوعي بياناً في الثلاثين من ايار عام 1961 دعا فيه الحكومة والقوى الوطنية الى تدارك أسباب تدهور الأوضاع بهذه الصورة وفي الوقت نفسه دعا الى الحذر من دسائس الاستعمار (58) .

ازدادت الأوضاع توتراً في كردستان عندما بدأ البارزاني يوسع نفوذه بالقوة ، اذ هاجم خلال شهري تموز واب 1961 قبائل الزيباري ولولان المدعومة من الحكومة وسيطر على مناطقهم ، وتزامناً مع هذه العمليات تحركت مجموعة من الإقطاعيين المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي رافعة السلاح لمقاومة تطبيق القانون وضريبة الأرض المرافقة له (59) ، مستغلين انشغال الحكومة في هذه الآونة بقضية المطالبة بالكويت وبالمفاوضات مع شركات النفط (60) العالمية العاملة في العراق (61) ، مع الأخذ بالحسبان ان هذا التحرك جاء منفصلاً عن العمليات التي قام بها البارزاني ، الذي استغل بدوره هو الآخر انشغال الحكومة بقضيتي الكويت والمفاوضات مع شركات النفط ، وفي خضم هذه الأوضاع قدم البارزاني في نهاية شهر آب عام 1961 مذكرة الى عبد الكريم قاسم طالب فيها بإعادة الحريات الديمقراطية والاعتراف بحق الأكراد بالحكم الذاتي ، غير ان عبد الكريم قاسم لم يستجب لهذه المطالب (62) ، وعزز القطعات العسكرية الموجودة في كردستان بقطعات جديدة (63) .

وإزاء توتر الأوضاع في كردستان بهذه الصورة حذر الحزب الشيوعي من هذا التدهور في بيان مطول أصدره في الثاني والعشرين من آب عام 1961 انتقد فيه سياسة الحكومة في التعامل مع الوضع في كردستان ، واصفاً إياها بغير الديمقراطية ، مؤكداً في الوقت نفسه على ان شركات النفط الاحتكارية هي التي تقف

أيلول 1961. وان الحزب الشيوعي قد أفصح عن موقفه منها بعد يومين فقط . ومع إننا هنا لسنا بصدد الدفاع عن الشيوعيين بقدر ما نهدف الى الدقة في المعلومات وبيان مدى الخلط أو الالتباس الذي وقع فيه بعض الكتاب . إذ أكد الكاتب الكردي جرجيس فتح الله سكوت الحزب الشيوعي وعدم تصريحه بموقفه من الحرب في بدايتها . معللاً ذلك بأن الشيوعيين وقت نشوب الحرب في كردستان كانوا يحتفظون ببعض المواقع الهامة في الحكم وكانوا يحاولون التمسك بها(73) . وهذا ما لا يؤيده كتاب كرد آخرون مثل الدكتور عبد الفتاح البوتاني . أو مهتمين ومتعاطفين مع القضية الكردية مثل الدكتور حامد محمود عيسى . إذ أشار الأول الى تراجع نفوذ الشيوعيين بعد أحداث كركوك في تموز 1959 . فضلاً عن عدم حصول حزبهم على الإجازة الرسمية عندما فتح الباب أمام إجازة الأحزاب عام 1960 . وفي تشرين الأول من العام نفسه تم إغلاق صحيفة ( اتحاد الشعب ) لسان حال الحزب الشيوعي الذي عاد الى العمل السري من جديد . زيادة على فقدانه المراكز المهمة التي كان يشغلها مؤيدوه في السلطة مثل إعفاء ابراهيم كبه من مناصبه الحكومية بوصفه وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للنقط وكالة وذلك في 16 شباط 1960. وفي 15 تشرين الثاني 1960 أقيمت نزيهة الدليمي من الوزارة مع الوزير اليساري عوني يوسف(74). وفي كانون الثاني 1961 أعفي العقيد الركن حسن عيود أمر موقع الموصل من منصبه (( وكان آخر ضابط شيوعي كبير قد بقي في الجيش . وهكذا خسر الشيوعيين ما بقي بحوزتهم من مراكز مهمة)) على حد تعبير الدكتور عبد الفتاح البوتاني(75) . هذا فضلاً عما أوردناه في المحور الأول من هذا البحث من قيام عبد الكريم قاسم بتحجيم نفوذ الشيوعيين منذ شهر أيار من عام 1959. وكل هذا حصل كما هو واضح قبل اندلاع الحرب في كردستان . إذاً فأي مواقع مهمة بقيت للشيوعيين في السلطة حتى حاولوا التمسك بها كما ذكر السيد جرجيس فتح الله ؟.

أما الدكتور حامد محمود عيسى فقد أكد ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد أصدرت بياناً في الثامن عشر من ايلول 1961 أوضحت فيه موقف الحزب من الحرب . وما جاء في البيان : (( ... فان قاسم وحكومته بعد أن مهدا حرب معادية للشعب في كردستان اعتزما القضاء . وبقوة السلاح . على بقايا مظاهر الديمقراطية . وتوجيه ضربة قاضية الى كل القوى القومية - الديمقراطية في البلاد ))(76) . وهنا يبدو واضحاً أن الحزب الشيوعي لم يتأخر عن إبداء رأيه في الحرب . كما لا يبدو من أسلوب بياناته أن فيها شيء من الحرص على التمسك بموقع أو منصب مهم في الحكومة . إذ اتسمت تلك البيانات بطابع النقد اللاذع كما هو جلي من النصوص التي أوردناها .

ومهما يكن من أمر . فقد واصل الحزب الشيوعي إصدار بياناته ومنشوراته لإيضاح موقفه من الحرب في مختلف المناسبات

في مطلع أيلول 1961 بتعزيز قطعاتها في كردستان(67) . التي أخذت مدنها وقصباتها تخرج عن سيطرة الحكومة الواحدة تلو الأخرى . وفي الوقت الذي أرسلت فيه الحكومة رتلًا عسكرياً الى السليمانية . فقد تعرض الرتل في الحادي عشر من ايلول 1961 الى نيران القبائل الكردية المتجمعة في مضيق دربندخان بقيادة عباس ما مند رئيس قبيلة ( اكو ) حليف الملا مصطفى البارزاني(68) . الذي اخذ يعد نفسه زعيماً لكل اكرد العراق وليس زعيماً للبارزانيين أو ( للبارتي ) وحسب(69) . وبعد خمسة أيام تقريباً انضم البارزاني الى جانب حليفه عباس ما مند وبخاصة بعد ان قصفت الطائرات قرية بارزان في السادس عشر من ايلول عام 1961 . وهكذا اندلعت الحرب في كردستان(70) . ولأجل تكوين تصور أكثر شمولاً عن موضوع بداية اندلاع الحرب في كردستان عام 1961 . نرى من المناسب هنا ان نذكر قول الكاتب الكردي جرجيس فتح الله . الناشط في المجال القومي . إذ كتب بشأن طبيعة التجمعات الكردية التي رفعت السلاح بوجه الحكومة ما نصه : (( التجمعات الكردية المسلحة ... كانت بالأصل تجمعات عشائرية ساخطة يقودها مبدئياً زعماء رفعوا السلاح بوجه الحكومة لأسباب شتى لا تمت الى أهداف قومية واضحة بصلة . منها الرغبة في التخلص من تبعات قانون الإصلاح الزراعي ... ))(71) . وهذا يشير من دون لبس الى تداخل الخنادق واختلاط الأوراق في بداية نشوب الحرب في كردستان . لأن التجمعات المسلحة للأكراد كانت تحت قيادة الإقطاعيين . وهذا ما أشار إليه بوضوح بيان الحزب الشيوعي الصادر في الثاني والعشرين من آب عام 1961 .

وبما إننا غير معنيين في إطار هذا البحث بكل تفاصيل تلك الحرب بقدر ما نحن معنيين بموقف الحزب الشيوعي منها . لذا نحاول في المحور الآتي تتبع هذا الموقف عبر منشورات الحزب الشيوعي نفسه . ومن خلال ما أمكننا الإطلاع عليه من المصادر ذات الصلة بالموضوع .

ثالثاً : موقفه من الحرب في كردستان 1961 - 1963

لم يتأخر الحزب الشيوعي كثيراً في إبداء موقفه من اندلاع الحرب في كردستان . إذ أصدر بياناً في الثالث عشر من ايلول 1961. ناشد فيه طرفي النزاع تدارك الأمر . منتقداً في الوقت نفسه قيام الحكومة بقصف القرى الكردية من دون تمييز . وشدد على أن حل الأزمة يكمن في استجابة الحكومة للمطالب الكردية في إطار الوحدة العراقية . وصعد الحزب من لهجة انتقاد الحكومة في بيان آخر أصدره في اليوم التالي واصفاً فيه الحملة العسكرية في كردستان بالبربرية . داعياً الى وقفها وإصدار عفو عام وإطلاق سراح جميع المعتقلين . ودفع تعويضات للمتضررين بسبب الحملة . وأكد البيان ضرورة إقامة نظام برلماني ديمقراطي يضمن الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب العراقي عامة والكرد بوجه الخصوص على ان يكون ذلك ضمن الوحدة العراقية(72) .

أصبح الآن واضحاً لدينا بأن الحرب اندلعت في كردستان بتاريخ 11

في آذار 1962 قد كُرس كُله للقضية الكردية . إذ جاء تحت عنوان : (( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً )) . وقد تضمن عرضاً تاريخياً لجذور المشكلة الكردية في عموم كردستان الموزعة ما بين العراق وإيران وتركيا . منذ مطلع القرن العشرين . ومن ثم بدأ بعرض المشكلة الكردية في العراق منذ الاحتلال البريطاني . الذي اكتمل في عام 1918 . حتى اندلاع الحرب في كردستان في أيلول من عام 1961 . وأكد التقرير خلال العرض التاريخي على أن الحركة القومية الكردية هي جزء من الحركات الوطنية العامة لشعوب البلدان المتواجدة فيها . ولا غنى لها من التحالف مع هذه الحركات (81) .

ركز التقرير على أن انحراف السلطة عن النهج الديمقراطي قد زاد في تعقيد القضية الكردية . وفتح الباب واسعاً أمام الاستعمار للتدخل وإثارة الاضطرابات (82) . وأن الحل الناجع للقضية يكمن في تطبيق الديمقراطية على يد الطبقة العاملة . وما جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه : (( إن اللجنة المركزية تدرك بأن حل القضية القومية للشعب الكردي حلاً جذرياً وشاملاً لن يتم إلا على يد الطبقة العاملة . وتدرك أن مسألة تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة . ومن ضمنها التمتع بكيان قومي ذاتي ضمن الوحدة العراقية لن يتم إلا بإنهاء الحكم الفردي وإرساء قواعد الحكم في العراق على أسس الديمقراطية الوطنية )) (83) . وفي الوقت نفسه أوضح التقرير ضرورة تضمين الدستور الدائم . المزمع إصداره . حق الكرد بالحكم الذاتي (84) .

وما يجب الالتفات اليه هو أن التقرير قد شدد على أن دعوة الحزب إلى إنهاء الحكم الفردي لا تعني أبداً رفع السلاح بوجه الحكومة . بل على العكس تماماً . إذ يجب تعزيز وصيانة الجمهورية بوصفها معادية للاستعمار وصديقة للاتحاد السوفيتي . لذا فإن التغيير المطلوب لا بد أن يحدث عن طريق النضال الجماهيري بالطرق السلمية (85) . ووضح في هذه الفقرة مدى تأثر مواقف الحزب الشيوعي من الحكومة بمقدار علاقتها بالاتحاد السوفيتي . وهذا ما سنعرّج عليه لاحقاً .

إن ما ورد في الفقرة أعلاه بحاجة الى وقفة تدقيق وإعادة قراءة لبيان المبررات التي ساقها الشيوعيون بشأن الدعوة إلى إنهاء الحكم الفردي . ومعارضة رفع السلاح بوجه الحكومة . إذ طرح الشيوعيون مبرراتهم بهذا الخصوص في وثائق حزبية عديدة . ففي تقرير موجز عن تاريخ الحزب منذ تأسيسه حتى عام 1963 ما من شأنه تحليل هذه المسائل . إذ أوضح التقرير بأن الحرب القائمة في كردستان . في غضون المدة موضوع البحث . هي حرب بين جبهتين وطنيتين معاديتين للاستعمار لكنها حرب ظالمة تجسد ذروة في الاضطهاد القومي تتحمل الحكومة مسؤوليتها . لكن في الوقت نفسه حمل التقرير الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) مسؤولية الأضرار وراء استفزازات الحكومة . فضلاً عما أخذه الشيوعيون على الحركة القومية الكردية من خالفها

. ولا يستثنى من هذا التعميم تقرير اللجنة المركزية للحزب الذي أقر في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني 1961 . إذ أوضح الحزب في التقرير موقفه من القضية الكردية عموماً ومن الحرب على وجه الخصوص . وكان الحزب في هذا التقرير أكثر تفصيلاً مما جاء في البيانات التي سبقت صدوره . إذ عاود فيه الشيوعيون التأكيد على اعترافهم بحق الكرد في تقرير المصير بما فيه حق الانفصال والاتحاد مع الأجزاء الأخرى من كردستان التي تقع خارج العراق . إذا ما حررت هذه الأجزاء . إذا كان في ذلك خدمة لمصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي ومصالح السلم العالمي . ولعدم توافر الظروف الموضوعية لمثل هذه الأمور أكد التقرير على أن الشيوعيين لا يعملون في هذه المرحلة على انفصال كردستان عن العراق . بل على العكس إنهم يشددون على ضرورة الاتحاد بين العرب والأكراد والقوميات الأخرى في العراق لأجل النضال المشترك ضد الاستعمار والإقطاع والدكتاتورية (77) .

وألقى التقرير باللائمة على الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) لإجرائه وراء استفزازات القبائل الكردية المدعومة من الحكومة . ولأنه لم يصغ للتحذيرات التي أطلقها الحزب الشيوعي بهذا الشأن . لأن الحرب في مثل الظروف التي تمر بها البلاد تضعف الاستقلال الوطني . وفي الوقت نفسه انتقد التقرير طريقة الحكومة في التعامل مع الأزمة واصفاً حملتها العسكرية بأنها حملة قمع وحشية (78) .

وقبل اختتام التقرير للفقرة الخاصة بموقف الحزب الشيوعي من الحرب في كردستان طالب الحكومة بتحقيق ما يأتي :

- 1- وقف الاضطهاد القومي بإلغاء الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية (الجنه) في كردستان على الفور .
- 2- حل المسألة الكردية بالطرق السلمية . بإصدار بيان رسمي بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية .
- 3- إصدار عفو عام عن المشتركين في الحركة من القوميين الشرفاء . وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني .
- 4- إطلاق سراح جميع المعتقلين وإرجاع المفصولين لأعمالهم .
- 5- منع تشريد البارزانيين من ديارهم .
- 6- دفع التعويضات للمتضررين . ورفع الحجز عن أموال المواطنين الأكراد وتعمير القرى . التي دمرت أثناء الحركات ... )) (79) .

وأكد الحزب الشيوعي بأن الحرب في كردستان قد أدت إلى تدني شعبية الحكومة . وقد جاء هذا التأكيد في سياق بيان أصدره الحزب في العاشر من كانون الأول 1961 . وطالب فيه بالعفو العام عن المشتركين بالأحداث الجارية في كردستان . وفي مقدمتهم الملا مصطفى البارزاني . ورفع ما اسماء البيان (( الاضطهاد القومي والإرهاب عن الشعب الكردي . وتحقيق كيانه القومي في إطار الوحدة العراقية الديمقراطية )) (80) .

ولأجل إلقاء المزيد من الضوء على الموضوع الذي نحن بصدد معالجته نشير إلى أن تقرير اللجنة المركزية للحزب الصادر



لعدة أسباب لعل أهمها :

- 1- ان صيانة الاستقلال الوطني يستحيل بدون الكفاح المشترك بين العرب والاكرد . ولا يمكن إقامة وتعزيز هذا الكفاح من دون الديمقراطية ومنح الحكم الذاتي للكرد .
  - 2- ان حرمان الأكراد من التمتع بالحكم الذاتي في ظل نظام ديمقراطي ، واستخدام القوة لقمعهم يجعل من كردستان مسرحاً دائماً للاضطرابات التي تفتح الثغرات للتآمر الاستعماري ، اما إذا تمتع الأكراد بالحكم الذاتي فان هذا من شأنه أن يؤدي الى استقرار البلاد ما يفتح الباب واسعاً أمام آفاق التطور الاقتصادي .
  - 3- ان من شأن الحكم الذاتي ، اذا ما منح لأكراد العراق ، تحويل الجمهورية العراقية الى دولة تتمتع بثقة ومساندة كافة القوميات المتأخية ، وتصبح كردستان العراق مركز جذب وتأييد حار من الجماهير الكردية في كل من ايران وتركيا ، وهذا يعني تقوية العمق الإستراتيجي للعراق في هذه الدول بمواجهة أي محاولة قد يقدم عليها الاستعمار انطلاقاً من الدول المذكورة .
  - 4- اذا ما منح أكراد العراق حكماً ذاتياً فان هذا يعني توحيد الجبهة الداخلية وتقوية موقف العراق في نزاعه مع شركات النفط التي تجد في الثغرة القائمة بين الحكومة والحركة القومية الكردية ظرفاً ملائماً للضغط والتدخل في شؤون العراق لتحقيق مطامحها الاستعمارية .
  - 5- ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ، سيعزز المكانة الدولية للجمهورية العراقية كدولة ديمقراطية في نظر الشعوب والقوى التقدمية التي تستنكر الاضطهاد القومي ، وفي الوقت نفسه فان الحكم الذاتي سيعزز أيضاً مكانة العراق في هيئة الأمم المتحدة بوصفه بلداً يحترم حقوق الإنسان وميثاق الهيئة (90) .
- وأسهمت صحيفة (طريق الشعب) ، الصحيفة المركزية السرية الناطقة باسم الحزب الشيوعي ، بدورها في توضيح وجهة نظر الحزب في القضية الكردية على الرغم من قلة صدورها ، إذ كانت تصدر في بعض الأحيان كل شهرين او ثلاثة اشهر مرة واحدة (91) ، ففي عددها الأول الصادر في أواخر آذار 1962 ، أكدت الصحيفة ما جاء في تقرير اللجنة المركزية الموسوم : (( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً )) من ضرورة إطلاق الحريات الديمقراطية وحل القضية الكردية بما يلبي الطموحات القومية للكرد ضمن الوحدة العراقية ، وان مفتاح حل الأزمة بيد الحكومة ... ، وعبرت الصحيفة عن ذلك بما نصه : (( ان درء الأخطار الاستعمارية على [عن] الجمهورية والاستقلال الوطني ووضع حد للنشاط التأمري الرجعي في الداخل وإحلال الاستقرار في البلاد يستلزم نبذ سياسة الاضطهاد القومي للأكراد والمبادرة فوراً لإحلال السلام في كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب العراقي جميعاً ووضع الأخوة العربية

مع بعض العناصر الإقطاعية ، وأكد التقرير وقوف الحزب الشيوعي الى جانب الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية رافضاً الدعوة التي وجهها ( البارتني ) للشيوعيين لحمل السلاح الى جانب الأكراد ، وقد جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه :

(( وحتمّ حزينا قادة الحزب الديمقراطي الكردي مسؤولية الأكراد وراء استفزازات قاسم لحد التصادم المسلح وبدء حرب حقيقية . وقد وقف حزينا بالطبع الى جانب المطالب المشروعة للشعب الكردي وحقه في الحكم الذاتي ، ولكنه لم يؤيد الحرب ضد قاسم كأسلوب في الكفاح لتحقيق هذه المطالب ... ركز حزينا كل جهد لإنهاء الحرب طارحاً شعاره المعروف ( حل سلمي ديمقراطي لمشكلة كردستان ) مارساً شتى أشكال الكفاح السلمي الجماهيري من توزيع نشرات وتقديم عرائض ومذكرات شعبية الى السلطات وإقامة المظاهرات الجماهيرية ... للضغط على قاسم بغية إيقاف القتال وحل المشكلة سلمياً )) (86) .

يمضي التقرير في بيان أسباب عدم تأييد الحزب الشيوعي أسلوب العمل المسلح لتحقيق مطالب الحركة القومية الكردية ، مؤكداً على أن الحزب قد وضع في مقدمة أهدافه صيانة الاستقلال الوطني ضد المؤامرات الاستعمارية ، عاداً حكم عبد الكريم قاسم حكماً وطنياً على الرغم من كل سلبيات سياسته الداخلية ، وأن أي انقلاب عسكري ضده سيؤدي الى إقامة أوضاع أسوأ مما هي عليه في ظل حكمه ، لان الكفة آنذ كانت تميل لصالح القوى الرجعية ، لان القوى الوطنية منقسمة فيما بينها بحسب وصف التقرير (87) .

ووصفت نشرة داخلية للحزب بعنوان : (( محاولة تقييم سياسة حزينا بين تموز 1958 ونيسان 1965 )) موقف الحزب من القضية الكردية بالرضوخ للميل القومي العربي وبالذيلية تجاه الحكومة ، وعلى الرغم من دفاع الحزب المتواصل عن قضايا الأكراد ، لكن النشرة وصفت سياسة الحزب في هذا المضمار باليمينية في غضون هذه المرحلة ( 1958 - 1963 ) ، لأنه وقف ضد أسلوب الكفاح المسلح ضد الحكومة تحت تبرير (( حريم الثورة ضد حكم وطني مشتبك مع الاستعمار )) على حد تعبير النشرة (88) .

ومهما يكن من أمر فإن تقرير اللجنة المركزية الصادر في آذار 1962 لم يترك الباب مفتوحاً أمام التساؤلات عن طبيعة وشكل الحكم الذاتي الذي يدعو الحزب الى منحه للأكراد ، إذ بين التقرير هذا الأمر بما نصه : (( ان الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية يعني اعتبار كردستان إقليماً إدارياً واحداً يتولى شؤونها [ شؤونها ] هيئة [ هيئة ] تشريعية منتخبة تنبثق عنها سلطة تنفيذية خاضعة لرقابة الشعب ، على ان تمثل في هاتين الهيئتين الأقليات القومية تمثيلاً عادلاً يضمن لها المساواة القومية والتمتع بحقوقها القومية والثقافية المشروعة كاملاً )) (89) . وزاد التقرير على ذلك بالإشارة الى أن منح الكرد الحكم الذاتي من شأنه أن يعزز المصالح الأساسية للشعب والحكومة

حزيران 1962 خصصت الصحيفة كل مساحة صفحتها الأولى لمقالها الافتتاحي الذي جاء تحت عنوان : (( السلم في كردستان والديمقراطية هما سبيل الاستقرار )) دعت فيه الحكومة الى إعادة النظر في سياستها عموماً وسياستها تجاه القضية الكردية على وجه الخصوص ، وبحسب وصف المقال ان تلك السياسة قد أدت الى تدني شعبية الحكومة وظهور التناقض في التوجه العام لمسيرة الثورة. وقد عبر المقال عن هذا التناقض بما نصه : (( ونعني بذلك التناقض بين متطلبات استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفي مقدمتها توفير الديمقراطية بأوسع معانيها ، وبين الأسلوب الفردي اللاديمقراطي في الحكم القائم على القمع والإكراه والتعسف وتفرقة الصفوف . ينبغي الكف عن الاستعانة بالمجالس العرفية والحكم العسكري واستخدام الجهاز الحكومي الموروث من العهد المباد لاضطهاد الشعب ومنظوماته الديمقراطية السياسية والنقابية . فان الاستمرار في محاولة التوفيق العقيمة بين الرغبة في إنجاز المهام الوطنية الديمقراطية للثورة . ومعاداة الديمقراطية جهد لا طائل من ورائه )) (97) .

وشدد المقال على ان بإمكان الحكومة حل الأزمة في كردستان سلمياً وذلك بتغيير سياستها القائمة على استعمال القوة . لكن الحكومة بدلاً من ذلك أرسلت الطائرات لتدك القرى والقصباء في كردستان . وتساءل المقال في سياق هذا الموضوع بما نصه : (( لماذا لا ترسل الحكومة لجنة تحقيقية للاتصال بمن حملوا السلاح وتستفسر منهم عن السبب الذي حملهم على استعمال السلاح وتعمل للتفاهم معهم ؟ ان على عاتق الحكومة تقع مسؤولية حقن الدماء فلماذا لا تكون أكثر شعوراً بالمسؤولية مع انها تدرك . كما صرح رئيس الوزراء مراراً . ان الاستعمار هو الذي يستفيد من استمرار القتال )) (98) .

وأكدت صحيفة طريق الشعب في خاتمة مقالها الافتتاحي على ان حل الازمة في كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية مطالب ملحة لا تقبل التأجيل . ومن دون تلبية هذه المطالب لا يمكن توفير الاستقرار السياسي ولا مستلزمات الوقوف بوجه الاستعمار ومؤامراته (99) .

ونبهت الصحيفة في عددها الصادر أوائل تشرين الثاني 1962 ، الى سوء الأوضاع المعاشية للسكان في كردستان . نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصادية الناجم عن استمرار الحرب التي أدت الى حرق كثير من القرى وإتلاف محاصيلها . فضلاً عن تعرض قرى أخرى الى عمليات نهب من جانب القوات الحكومية أو من جانب المسلحين الأكراد . وفي الوقت نفسه انتقدت الصحيفة خالف القوميين الأكراد وبخاصة ( البارتيون ) مع الإقطاعيين الذين عرفوا باستغلال الفلاح ومعاداة الديمقراطية . وهم بذلك يشوهون أهداف حركتهم القومية . ويعرّضونها الى العزلة عن التأييد الجماهيري (100) .

أكدت الصحيفة نفسها في عددها الثامن الصادر أوائل كانون الثاني 1963 . على ان قوى الاستعمار تدفع باتجاه استمرار الحرب

الكردية على أسس ديمقراطية صلبة باعتبارها حجر الزاوية في وحدة الجمهورية ... وواضح للعيان ان الحكومة لا تزال تملك زمام المبادرة في تحقيق الاستقرار ودفع المخاطر بالاستجابة لمطالب الشعب الملحة وبالأخص الكف عن ممارسة العنف في معالجة الوضع في كردستان)) (92) .

أصدر الحزب بياناً في الرابع والعشرين من نيسان 1962 دعا فيه جماهير بغداد الى دعم المطالب الداعية لوقف القتال في كردستان . مذكراً بماضي الشعب العراقي في نضاله المشترك على أساس الاخوة العربية الكردية . مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة العمل عن طريق الضغط الشعبي لحث الحكومة على الجلوس الى طاولة المفاوضات من اجل إحلال السلام بدلاً من ان يُقتل الأخ بيد أخيه . بحسب تعبير البيان (93) . وتأيداً لدعوة البيان خرجت في بغداد مظاهرة حاشدة في السابع والعشرين من نيسان 1962 طالبت بحل الأزمة في كردستان بالطرق السلمية . ومن بين الهتافات التي رددت في التظاهرة : (( نريد السلم في كردستان يا شعب طفي النيران )) (94) . ويبدو أن الشيوعيون هم من نظم التظاهرة . لأنها جاءت بعد بيانهم في الرابع والعشرين من نيسان . وأن صحيفة الحزب المركزية قد اهتمت بها وإن لم تشر الى الجهة التي نظمتها . فضلاً عن ان مطالب التظاهرة وشعاراتها والهتافات التي رددت خلالها تتماشى مع طروحات الشيوعيين .

ومهما يكن من أمر . فقد واصلت صحيفة طريق الشعب اهتمامها بتطورات الأوضاع في كردستان . ففي عددها الثاني الصادر أواخر نيسان 1962 . كتبت الصحيفة تحت عنوان (( في سبيل حقن الدماء وحل أزمة كردستان سلمياً )) ما نصه : (( ان الإصرار على حل أزمة كردستان بالقمع العسكري والغارات الجوية ومواصلة سياسة الاضطهاد القومي لا يمكن إلا ان يعقد المشكلة أكثر فأكثر ولن يفيد سوى المستعمرين . ويكلف شعبنا عرباً وأكراداً مزيداً من الضحايا والدماء ... من شأنها تعريض استقلالنا الوطني ووحدة الجمهورية الى اشد الأخطار ... ان بالامكان ومن الضروري حل الأزمة سلمياً . بالتفاوض بين الطرفين ... وعلى القوى الوطنية . التي أخذت تشعر بالقلق المشروع جراء خطورة الوضع . ان تواصل نضالها وتوحد صفوفها لتجنب البلاد خطر الحرب الأهلية وصيانة وحدتها على أساس ديمقراطي يضمن للشعب الكردي حقوقه العادلة )) (95) .

ولأجل زيادة الضغط على الحكومة وجه حسين احمد الرضي ( وكان اسمه الحركي سلام عادل ) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ( 1955 - 1963 ) . رسالة الى الأحزاب الشيوعية في العالم في آيار 1962 شرح فيها الوضع السياسي في العراق . وناشد تلك الأحزاب العمل على مساندة الحزب الشيوعي العراقي في الضغط على عبد الكريم قاسم وحكومته من أجل إيقاف القتال في كردستان (96) .

وتعكس صحيفة ( طريق الشعب ) مدى اهتمام الحزب الشيوعي المتواصل بالقضية الكردية . ففي عددها الثالث الصادر أوائل

انضمام الأمم الصغيرة الى دولة مجاورة لها على أساس الاتحاد الاختياري مع الاحتفاظ بحقوقها في تقرير المصير (107). وهذا عين ما أبداه الحزب الشيوعي العراقي في موقفه من القضية الكردية التي نظر إليها من منظور طبقي مقدماً بذلك مصالح وطموحات العمال الأكراد وغير الأكراد على المصالح القومية الكردية . وهو ما أكدته بكل وضوح تقارير الحزب وأدبياته . التي جدها تطفح بكثير من الإشارات الى هذه المسألة . وفيما يأتي بعض النصوص الواردة بهذا الشأن :

لقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الصادر في تشرين الثاني 1961 ما نصه : (( ان حزبنا هو الحزب الأمي ... حزب الطبقة العاملة سواء كانت كردية أو عربية أو تركمانية ... الذي يعترف للشعب الكردي في العراق بحق تقرير مصيره بنفسه . بما فيه حق الانفصال والاتحاد مع أجزاء الأمة الكردية خارج العراق . إذا ما تحررت هذه الأجزاء ومتى ما كان هذا الانفصال وذلك الاتحاد يخدم مصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي )) (108).

أما في تقرير آذار 1962 الموسوم : (( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً )) فقد جاء الآتي نصه : (( ان البروليتاريا العراقية تنطلق ليس من المصالح القومية الضيقة في كردستان بل من المصالح الطبقيّة والواسعة للحركة العمالية العالمية . مصالحي النضال من اجل صيانة السلام وتصفية الاستعمار وانتصار الاشتراكية . ولذلك فهي تضع المصالح المشتركة للبروليتاريا الأمية فوق كل اعتبار . مع كامل اعترافها بحق تقرير المصير )) (109).

وبشأن خالف الشيوعيين مع الحركة القومية الكردية . على الرغم من كون حزبهم حزباً امياً لا قومياً . فقد نص التقرير نفسه على : (( والماركسيون اللينينيون يميزون بين قومية الأمم المظلومة وقومية الأمم الظالمة فقومية الأمة المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام ينافي الظلم . فيؤيده الشيوعيون باعتبار ان التاريخ يبرره لمرحلة معينة ... )) (110).

أما فيما يتعلق بالملاحظة الثانية التي نود الإشارة إليها فهي ان الحزب الشيوعي العراقي كان يعد الاتحاد السوفيتي المثل السياسي الأعلى له . إذ ان كثيراً من مواقفه كانت بمثابة رجع الصدى لمواقف السوفيت . وهذا ما أكدته الشيوعيون أنفسهم بأسلوب لا يخلو من الانتقاد لهذه الظاهرة . فنجد عزيز سباهي أحد أعضاء الكادر المتقدم في الحزب قد شخص هذه الظاهرة بمرارة قائلاً : (( ... بعض مواقف الحزب وطروحاته . مما يؤخذ عليه حقاً من ... مساييرة غير مبررة لما كان يرسمه الشيوعيون السوفيت )) (111).

أما نجم محمود . أحد مسؤولي كوادر الحزب في المدة موضوع البحث . فقد كان أكثر تحديداً في الإشارة الى ذيلية الحزب في انتهاجه سياسة فيها كثير من المحاكاة والمحاكاة لسياسة الاتحاد السوفيتي في موقفه من الحرب الدائرة في كردستان زمن حكم

الدائرة في كردستان لإضعاف كل من الحكومة والقوميين الأكراد . بوصف كلا الطرفين جزءاً من القوى الوطنية . ليسهل عليها ضرب الاستقلال الوطني . ودعت الصحيفة في الوقت نفسه الى الحل السلمي لمُحملة الحكومة مسؤولية استمرار الحرب . واصفة حمل القوميين الأكراد للسلاح بأنه جزء من رد الفعل على دكتاتورية رئيس الوزراء على حد تعبير الصحيفة (101).

كذلك أشادت الصحيفة بالحملة الشعبية الواسعة المطالبة بإيقاف القتال في كردستان . سواء كان ذلك عن طريق الاضرابات أو حملات جمع التواقيع ورفع المذكرات . فيما حملت الصحيفة بشدة على الحشود العسكرية الحكومية في كردستان واصفة إياها بأقسي العبارات . اذ كتبت بهذا الصدد ما نصه : (( ان الوضع في كردستان هو أشبه ببلد محتل من قوات أجنبية غازية تنفذ سياسة انتقامية معدومة المقاييس والضمير والشرف )) (102).

وهكذا نرى ان الشيوعيين قد حرصوا على إبداء موقفهم من القضية الكردية في مختلف الظروف . وطيلة الحرب التي توقفت لبعض الوقت وذلك بإعلان عبد الكريم قاسم هدنة لمدة عشرة أيام في العاشر من كانون الثاني 1963 . جدها لمرتين كانت خلالها نهاية حكمه بانقلاب 8 شباط 1963 (103).

يمكننا ان نسجل عدة ملاحظات قبل اختتام هذا المحور من البحث . ولعل أهمها ملاحظتين الأولى ان الحزب الشيوعي العراقي قد استند في أيديولوجيته عموماً على مبادئ النظرية الماركسية اللينينية . وهذا ما أكدته الحزب في أدبياته (104) . فضلاً عن نظامه الداخلي . الذي جاء في مادته الأولى بهذا الصدد ما نصه : (( والحزب الشيوعي العراقي يسترشد في نشاطه بالنظرية الماركسية - اللينينية )) (105) . وإذا ما انتقلنا من التعميم الى التخصيص فان الحزب بنى مواقفه من القضية الكردية على أساس النظرية الماركسية - اللينينية . إذ نص تقرير اللجنة المركزية الصادر في آذار 1962 على : (( ان الحزب الشيوعي العراقي المفعم إخلاصاً للماركسية اللينينية وللأمية البروليتارية . كان وسيظل على الدوام . المدافع الأمين والمناضل الجريء والمتفاني في خدمة مصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية العراقية على اختلاف قومياتها ... ان مواقف حزبنا من المسألة الكردية تقوم . هي الأخرى . على هذه الأسس المبدئية )) (106).

أمنت النظرية الماركسية اللينينية بوحدة النضال الأمي للطبقة العاملة في مختلف الشعوب . متجاوزة في ذلك حدود القوميات . على ان تراعى المرحلية في هذه المسألة التي لا بد خلالها من عدم إغفال مسألة الانتماء القومي . وبعبارة أخرى انه لا مانع من خالف الطبقة العاملة ( البروليتاريا ) مع البرجوازية القومية في نضالها من اجل الاستقلال القومي . على ان يكون هذا التحالف مؤقتاً . لان الطبقة البرجوازية تظل عدوة الطبقة العاملة . ولا مانع من

. بيد أن هذا لم يؤثر على الخط العام لموقف الشيوعيين من القضية الكردية ، إذ اتصف موقفهم بالثبات الى حد كبير . نظر الشيوعيون إلى القضية الكردية من منظور طبقي ، إذ أنهم قدموا مصلحة الطبقة العاملة على المصلحة القومية ، بتأكيدهم بأنهم الى جانب حق تقرير المصير للكرد طالما كان في ذلك خدمة للطبقة العاملة ، لذا وفي إطار هذا المنظور الطبقي فإنهم وجهوا نقداً شديداً للقوميين الكرد ، لتحالفهم مع الإقطاعيين من أبناء جلدتهم .

لم تأت مواقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية عن فراغ ، بل إن الحزب قد اتخذ مواقف مستنداً إلى النظرية الماركسية – اللينينية ، فضلاً عن وقوعه تحت تأثير سياسة الاتحاد السوفيتي الذي كانت تربطه علاقات جيدة بالحكومة العراقية . على الرغم من توجيهه بعض الانتقادات لها في مجال تعاملها مع القضية الكردية ، لذلك عارض الحزب الشيوعي أي عمل مسلح ضد الحكومة التي وصفها بالحكومة الوطنية المعادية للاستعمار والصديقة للاتحاد السوفيتي .

#### الهوامش :

1 - تأسس الحزب الشيوعي العراقي في الثامن من آذار 1935 بعد اندماج الخلايا الماركسية في كل من بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد على يد كل من عاصم فليح ، قاسم حسن ، مهدي هاشم ، يوسف إسماعيل ، نوري روفائيل ، حسن عباس الكرياس ، سامي نادر ، زكريا الياس دوکا ، داود سلمان يوسف و موسى حبيب . وبدأ الحزب عمله السري تحت اسم ( جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار ) وبعد أشهر قليلة تم تغيير اسمه الى ((الحزب الشيوعي العراقي)) الذي قدم نفسه على انه حزب الطبقة العاملة ، وأصدر الحزب صحيفته السرية ((كفاح الشعب )) التي صدر عددها الأول في تموز عام 1935 . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ، 1935 - 1949 ( دراسة تاريخية ) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص 85-90 .

2 - لجأ الى إيران مجموعة من أكراد العراق على رأسهم الملا مصطفى البارزاني على اثر فشل حركته المسلحة التي قادها ما بين عامي 1943 - 1945 ، وقد تأثر هؤلاء بتأسيس أكراد إيران حزباً أطلقوا عليه اسم ( الحزب الديمقراطي لكردستان إيران ) ، لذا ترأس البارزاني لجنة تحضيرية لتأسيس حزب سياسي على غرار حزب أكراد إيران ، وأوفد في عام 1946 السياسي الكردي حمزة عبد الله الى كردستان العراق للعمل مع القوى السياسية هناك لتشكيل الحزب المنشود ، الذي عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد في 16 آب 1946 ، وانتخب البارزاني رئيساً للحزب وحمزة عبد الله أميناً عاماً له ، وأصدر

عبد الكريم قاسم ، ويبدو من كلام نجم محمود أن الاتحاد السوفيتي لم يؤثر فقط في سياسة الحزب الشيوعي العراقي ، بل تدخل حتى في مسألة اختيار قيادات الحزب في هذه المرحلة (112) . وأكد الشيء نفسه بهاء الدين نوري عضو المكتب السياسي للحزب في مذكراته قائلاً : (( وقد لعبت القيادة السوفيتية دوراً حاسماً في تضليلنا وتحويلنا الى ذيل لنظام قاسم من حيث الجوهر )) (113) ، إذ ان الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة كانت تربطه علاقة حسنة مع الحكومة العراقية ، ولم يقطع تزويدها بالسلاح الذي استعمل بعضه ضد الأكراد ، وقد ازدادت هذه العلاقة توثقاً في الأشهر الأخيرة من عمر حكومة عبد الكريم قاسم (114) ، على الرغم من بعض الانتقادات العلنية التي وجهها السوفيت لسياسته في معالجة القضية الكردية ، غير أن السوفيت كانوا يتجنبون استغلال تلك القضية ، وذلك لتقديرهم أهمية العراق بوصفه جسراً بين القوقاز والبلاد العربية (115) .

وبناءً على ما تقدم وكتجربة لوقوعه تحت تأثير السوفيت اقتصر موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية ، في غضون المدة موضوع البحث ، على انتقاد سياسة الحكومة ، وفي الوقت نفسه انتقاد الحركة القومية الكردية وحركة التمرد القبلية التي يقودها الإقطاعيون الكرد ، والدعوة الى إحلال السلام ، وكل ذلك تم اما عن طريق المنشورات أو التظاهرات ومذكرات الاحتجاج ، من دون ان يقوموا بأي خطوة عملية من شأنها تغيير الأوضاع لصالحهم أو لصالح إحلال السلام ، على الرغم من كل ما تعرضوا له من مضايقة وتحجيم وتهميش دورهم في الحياة السياسية مع كل ما كانوا يتمتعون به من إمكانيات بوصفهم من أوسع الأحزاب انتشاراً وقدرة على تحريك الشارع . الخاتمة :

لقد تبين من خلال البحث بأن القوى الاستعمارية وبخاصة بريطانيا هي وراء وجود القضية الكردية ، وقد ظلت تلك القوى تستخدمها كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية بين الحين والآخر .

ويبدو للمتتبع لأول وهلة بأن ثمة شيء من التناقض يلف موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية ، فالحزب يؤيد حق تقرير المصير للأكراد الى حد الانفصال ، وفي الوقت نفسه يؤكد على ضرورة منح الكرد حقوقهم القومية في إطار الوحدة العراقية ، ولكي ينتفي هذا التناقض برر الشيوعيون هذا الموقف بالإشارة الى أن الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية الناشئة تاريخياً لا تساعد الكرد على نيل حق تقرير المصير ، لذا فإن الحزب أيد منحهم الحكم الذاتي في ظل مثل هذه الظروف وعارض أي حركة تهدف الى الانفصال ، وإذا ما زالت تلك الظروف فان الحزب يؤيد حصول الكرد على الاستقلال أو حق تقرير المصير .

اتسمت علاقة الحزب الشيوعي بالحركة القومية الكردية ، أو بمعنى أدق بالحزب الديمقراطي الكردستاني ( البارتى ) بالتذبذب ، ولكن هذا التذبذب قد انحدر إلى حد القطيعة في عام 1959 .



، وبرر الرافض بزعم أن أهداف الحزب ونظامه الداخلي تتشابه مع أهداف ونظام الحزب الحزب والقانون لا يسمح بذلك ، لذا عاد الحزب الشيوعي الى العمل السري مجدداً .

وتجدر الإشارة الى أن حزب داود الصائغ لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما انتهى وجوده بعد فقده دعم عبد الكريم قاسم ، الذي حقق غرضه من وراء دعمه للحزب وذلك بعدم إجازة الحزب الشيوعي الحقيقي الذي خاف من عودة تزايد نفوذه إذا ما منح الإجازة الرسمية . وعليه فإن حزب داود الصائغ كان حزباً مزيفاً بحسب وصف حنا بطاطو . لذا أينما ترد تسمية الحزب الشيوعي في هذا البحث فالمقصود منها الحزب الشيوعي الحقيقي وليس حزب داود الصائغ . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط2 ، بيروت ، 1999 ، ص ص 249 - 254 : مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، قم ، 1998 ، ص ص 162 - 166 : عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963 ، دهوك ، 2007 ، ص ص 276-288 .

6- مقتبس من : العهد الدولي لحقوق الإنسان ، الدساتير العراقية ، نيويورك ، 2005 ، ص 57 .

7- د . ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18 / 22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، ملخص ما دار في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، أوائل ايلول 1958 ، ورقة 04 راجع الملحق رقم (1) .

8- المصدر نفسه ، ورقة 5 .

9- المصدر نفسه ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام 1963 ، ص 11 .

10- المصدر نفسه ، بيان اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في كركوك ، المؤرخ في 1958/10/26 . راجع الملحق رقم (2) .

11- عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج2 ، دمشق ، 2003 ، ص 500 .

12- ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص 460 .

13- د . ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام 1963 ، ص ص 17-19 .

14- المصدر نفسه ، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، 10 تشرين الثاني 1958 ، ورقة 1 ، راجع نص الميثاق في الملحق رقم (3) .

15- المصدر نفسه ، ورقة 1 .

16- المصدر نفسه ، ورقة 2 .

17- يعرف الشيوعيون الطبقة البرجوازية بأنها الطبقة التي تمتلك رؤوس الأموال ( الرساميل ) ووسائل الإنتاج ، وتستخدم العمل المأجور . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

ماركس والجلز ، مختارات ، ترجمة دار التقدم ، موسكو ، د. ت . ص 49 .

الحزب صحيفته السرية (رزكاري) أي ( التحرير) . استهدف الحزب إقامة حكم ذاتي للأكراد مبني على أساس الاتحاد الاختياري . وقبل نهاية شهر آب من عام 1946 قرر معظم أعضاء حزبي ( رزكاري كورد ) و ( شورش ) الكرديين الانضمام الى الحزب الجديد والإعلان عن حل الحزبين المذكورين ، ولم يعد للحزب من منافس حقيقي في الساحة السياسية الكردية سوى الحزب الشيوعي ، وهكذا بدأ الحزب نشاطه السياسي السري تحت اسم ( بارتى ديموكراتي كورد ) الحزب الديمقراطي الكردي . ثم تم تغييره عام 1953 الى ( بارتى ديموكراتي كردستاني ) الحزب الديمقراطي الكردستاني . لذا عُرف الحزب اختصاراً بـ ( البارتى ) ، فأينما وردت هذه الكلمة في البحث فالمقصود منها الحزب الديمقراطي الكردستاني .

اعتنق الحزب مبادئ النظرية الماركسية - اللينينية ، بيد أن تركيبة الحزب لم تكن متجانسة ، أي لم يكن كل المنتمين إليه من المتأثرين بالماركسية أو من اليساريين... ، إذ أريد له أن يكون مثلاً للمجتمع الكردي بشرائحه كافة ، لذا نهج الحزب نهجاً قومياً أكثر منه امياً . وهكذا أصبح ( البارتى ) بعد إعلان ثورة 14 تموز عام 1958 الممثل المعتمد للحركة القومية الكردية . للمزيد من التفاصيل ينظر:-

حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، بيروت ، 2007 ، ص 338 : حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر - العمل الحزبي في العراق 1908 - 1958 ، بيروت ، 1989 ، ص ص 209-214 : حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ، 1914 - 2004 ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 149-156 .

3- ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج آل محمد ، بيروت ، 2004 ، ص 227 .

4- للمزيد من التفاصيل ينظر:-

المصدر نفسه ، ص ص 237-287 .

5- عمل الحزب الشيوعي العراقي بصورة سرية طيلة العهد الملكي ، وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وقبل صدور قانون الجمعيات في الاول من كانون الثاني 1960 أخذ يعمل في العلن بوصفه من أقوى المؤيدين للثورة ، فضلاً عن عضويته في جبهة الاتحاد الوطني التي عملت مع حركة الضباط الأحرار في سبيل التمهيد للثورة ، وبعد صدور قانون الجمعيات قدم الحزب في 9 كانون الثاني 1960 طلباً الى وزارة الداخلية لإجازته تحت اسم ( الحزب الشيوعي العراقي ) وفي اليوم نفسه وبإيحاء ودعم من عبد الكريم قاسم قدم داود الصائغ العضو السابق المطرود من الحزب الشيوعي ، طلباً ماثلاً لإجازة حزب بالاسم نفسه ، وأجيز حزب داود الصائغ في التاسع من شباط 1960 ، في حين رفض طلب الحزب الشيوعي في 22 شباط من العام المذكور ، على الرغم من أنه أبدل اسمه الى ( حزب اتحاد الشعب ) لتجاوز العقبة التي تبرز في حال إجازة حزبين لهما الاسم نفسه ، فضلاً عن استجابة الحزب للملاحظات وزير الداخلية على برنامجه

- 18- د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام 1963 ، ص ص 13-16 .
- 19- تشكلت جبهة الاتحاد الوطني في شباط 1957 من الحزب الشيوعي ، الحزب الوطني الديمقراطي ، حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وصدر بيانها الأول في التاسع من آذار 1957 ، ولم يضم (الباتري) الى الجبهة لعدم اتفاق أطرافها على ضمه ، وكانت الإطاحة بالنظام الملكي في مقدمة أهداف الجبهة ، لذا نسقت مع تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يعمل لأجل الغاية نفسها ، وعندما نجح الضباط الأحرار في القيام بالثورة ، كان قد أجزأ الهدف الرئيس الذي قامت الجبهة من أجله ، وسرعان ما دب الخلاف بين أطراف الجبهة وأصبح وجودها شكلياً ، وتفككت وانهارت تماماً بقيام العقيد عبد الوهاب الشواف بمحاولة انقلابية في آذار 1959 ، للمزيد من التفاصيل ينظر:-
- عبد الجبار عبد مصطفى ، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921 - 1958 ، بغداد ، 1978 ، ص ص 252-270 ؛ عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص ص 134-140 .
- 20- د. ك. و. ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، 10 تشرين الثاني 1958 ، ورقة 2 .
- 21- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 136 .
- 22- جرت عدة محاولات لإحياء الجبهة غير أنها لم تسفر عن نتيجة تذكر ، للمزيد من التفاصيل ينظر:-
- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، بغداد ، 1979 ، ص ص 451 - 482 ؛ أوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، تاريخ سياسي 1958 - 1963 ، ترجمة جرجيس فتح الله ، السويد ، 1989 ، ص ص 147 - 149 .
- 23- أوريل دان ، المصدر نفسه ، ص 156 .
- 24- لم يجد الباحث تاريخاً دقيقاً باليوم والشهر لاندماج تلك المنظمات بالمنظمات المماثلة لها التي كان يسيطر على إدارتها الشيوعيون ، ينظر:-
- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 196 .
- 25- أوريل دان ، المصدر السابق ، ص 254 .
- 26- الملا مصطفى البارزاني زعيم قبلي ديني سياسي ولد عام 1904 في قرية بارزان شمال العراق ، وتلقى في قريته ثم في السليمانية تعليماً دينياً ، لذا لقب بـ ( الملا ) ، قاد عام 1943 حركة مسلحة ضد الحكومة ، وكان يعد أقوى زعيم قبلي سياسي في كردستان العراق بفضل تأثير نفوذه الديني القبلي ، هرب الى إيران بعد فشل حركته المسلحة عام 1945 ، ومنها الى الاتحاد السوفيتي عام 1947 على اثر سقوط جمهورية ( مها باد ) الكردية ، مكث في الاتحاد السوفيتي حتى عام 1958 ، وعاد الى العراق في تشرين الاول 1958 بعد ان
- استدعته حكومة الثورة ، ينظر:-
- حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 233 - 234 .
- 27- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 141 .
- 28- ديفيد مكحول ، المصدر السابق ، ص 462 .
- 29 ( أشار سمير عبد الكريم الى أن عدول الشيوعيين عن شعار الاشتراك في الحكم قد جاء بتأثير من الإتحاد السوفيتي الذي رغب بالحفاظ على علاقته الحسنة مع العراق كتعويض عن علاقته التي بدأت تسوء مع الجمهورية العربية المتحدة ، للمزيد من التفاصيل ينظر:-
- سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963 ، ج 2 ، بيروت ، د. ت. ، ص 97 .
- 30- صحيفة اتحاد الشعب ، ( بغداد ) ، العدد 106 ، 28 آيار 1959 .
- 31- بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، لندن ، 2001 ، ص ص 273-276 .
- 32- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 216 .
- 33- المصدر نفسه ، ص ص 202-204 .
- 34- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 142 ؛ أوريل دان ، المصدر السابق ، ص 283 .
- 35- للمزيد من التفاصيل عن أحداث كركوك ينظر:-
- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ص 223-233 .
- 36- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 141 .
- 37- ديفيد مكحول ، المصدر السابق ، ص 463 .
- 38- بهاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص 279 .
- 39- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 197 .
- 40 ( مرت الفلسفة الاشتراكية بالعديد من المراحل التي نشأت في غضون أكثر من مدرسة فكرية نظرت الى الاشتراكية من زاوية تختلف الى حد ما عن المدرسة الأخرى ، مع ضرورة الأخذ بالحسبان وجود بعض القواسم المشتركة فيما بينها ، وكانت الماركسية من بين تلك المدارس ، ويعد الفيلسوف الألماني كارل ماركس ( 1818 - 1883 ) ( Karl Marx ) واضع أسس هذه المدرسة التي تبناها خلفه فلاديمير ايلنش لينين ))
- 1924 - 1870 ( Vladimir Ilyich Lenin ) وأعلن الأخير عن تطويره لها بشكل يتلاءم مع متغيرات العصر ، وعلى هذا الأساس سُميت بالماركسية - اللينينية التي اتخذها الحزب الشيوعي السوفيتي أساساً نظرياً له ، وعلى غرارها اتخذها الحزب الشيوعي العراقي أساساً نظرياً له هو الآخر ، للمزيد من التفاصيل ينظر:-
- مؤيد شاكر كاظم الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 10-20 .
- 41- مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص 239 ؛ ديفيد مكحول ، المصدر السابق ، ص 465 .
- 42- حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص 320 .
- 43- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 293 .
- 44- أوريل دان ، المصدر السابق ، ص 378 ؛ ديفيد مكحول ، المصدر

- السابق . ص 466 .
- 45- أوريل دان . المصدر نفسه . ص 414 .
- 46- ماريون وبيتر سلوجلث . العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية . ترجمة مركز الدراسات ( الزهراء للإعلام العربي ) . القاهرة . 1992 . ص 130 : مجيد خدوري . المصدر السابق . ص 238 : عبد الفتاح علي البوتاني . المصدر السابق . ص 290 : ديفيد مكحول . المصدر السابق . ص 464 .
- 47- للمزيد من التفاصيل ينظر :-
- محمود الدرة . القضية الكردية . ط 2 . بيروت . 1966 . ص 280 : ليث عبد الحسن الزبيدي . المصدر السابق . ص 288 .
- 48- إسماعيل العارف . أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق . لندن . 1986 . ص 395 : أوريل دان . المصدر السابق . ص 253 .
- 49- ديفيد مكحول . المصدر السابق . ص 466 .
- 50- ماريون وبيتر سلوجلث . المصدر السابق . ص 130 : أوريل دان . المصدر السابق . ص 417 .
- 51- عبد الفتاح علي البوتاني . المصدر السابق . ص 295 .
- 52- ديفيد مكحول . المصدر السابق . ص 466 .
- 53- إسماعيل العارف . المصدر السابق . ص 396 .
- 54- عبد الفتاح علي البوتاني . المصدر السابق . ص 296 .
- 55- ذكر العميد الركن إسماعيل العارف بأنه هو الذي توسط للبارزاني من أجل تسهيل أمر مقابلته مع عبد الكريم قاسم . وانه كان حاضرا تلك المقابلة التي هُدد خلالها البارزاني من قبل عبد الكريم قاسم . للمزيد من التفاصيل ينظر :-
- إسماعيل العارف . المصدر السابق . ص 397 .
- 56- المصدر نفسه . ص 297 .
- 57- أوريل دان . المصدر السابق . ص 416 .
- 58- عزيز سباهي . المصدر السابق . ص 507 .
- 59- جلال الطالباني . كردستان والحركة القومية الكردية . بيروت . 1971 . ص 285 .
- 60- للاطلاع على طبيعة هذه المفاوضات في مراحلها الأولى ينظر :-
- صحيفة الحضارة . ( بغداد ) . العدد 69 ، 27 / 8 / 1960 : العدد 75 ، 8 / 10 / 1960 .
- 61- للمزيد من التفاصيل عن المفاوضات والمطالبة بالكويت ينظر :-
- ليث عبد الحسن الزبيدي . المصدر السابق . ص 311-320 : إسماعيل العارف . المصدر السابق . ص 305-314 .
- 62- مجيد خدوري . المصدر السابق . ص 240 : ديفيد مكحول . ص ص 468-469 .
- 63- جلال الطالباني . المصدر السابق . ص 285 .
- 64- د . ك . و . ملفات وزارة الداخلية . الملف المرقمة 18/22 . ( الحركة الشيوعية في العراق ) . بيان الحزب الشيوعي العراقي
- المعنون (حول الوضع الراهن في كردستان ) . بتاريخ 22 آب 1961 . ورقة 2 . راجع الملحق رقم ( 4 ) صورة الصفحة الأولى والأخيرة من البيان .
- 65- المصدر نفسه . ورقة 3 .
- 66- المصدر نفسه . الأوراق 4-5 .
- 67- جلال الطالباني . المصدر السابق . ص 296 .
- 68- حامد محمود عيسى . المصدر السابق . ص 323 : ديفيد مكحول . المصدر السابق . ص 469 .
- 69- مجيد خدوري . المصدر السابق . ص 241 .
- 70- أوريل دان . المصدر السابق . ص ص 420-421
- 71- جرجيس فتح الله . العراق في عهد قاسم . آراء وخواطر 1958-1988 . ج 2 . السويد . 1989 . ص 848 .
- 72- عزيز سباهي . المصدر السابق . ص ص 510-512 .
- 73- جرجيس فتح الله . المصدر السابق . ص 866 .
- 74- عبد الفتاح علي البوتاني . المصدر السابق . ص ص 280-285 .
- 75- المصدر نفسه . ص 284 .
- 76- مقتبس من : حامد محمود عيسى . المصدر السابق . ص 326 .
- 77- د . ك . و . ملفات وزارة الداخلية . الملف المرقمة 18/22 . ( الحركة الشيوعية في العراق ) . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ( بدون عنوان ) . اقر في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني 1961 . ص 17 .
- 78- المصدر نفسه . ص 19 .
- 79- المصدر نفسه . ص ص 20-21 .
- 80- د . ك . و . ملفات وزارة الداخلية . الملف المرقمة 18/22 . ( الحركة الشيوعية في العراق ) . بيان الحزب الشيوعي العراقي المعنون (حول الدستور الدائم والانتخابات العامة ) . بتاريخ 10 كانون الاول 1961 .
- 81- المصدر نفسه . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي . بعنوان : ( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطية عادلا ) . بتاريخ آذار 1962 . ص ص 21-25 .
- 82- المصدر نفسه . ص 18 .
- 83- المصدر نفسه . ص 17 .
- 84- المصدر نفسه . ص 24 .
- 85- المصدر نفسه . ص ص 22-24 .
- 86- المصدر نفسه . تقرير موجز عن تاريخ الحزب الشيوعي منذ تأسيسه حتى عام 1963 . ص 20 .
- 87- المصدر نفسه . ص 21 .
- 88- المصدر نفسه . نشرة داخلية ( بخط اليد ) بعنوان : ( محاولة تقييم سياسة حزبنا بين تموز 1958 ونيسان 1965 ) . ورقة 18 .
- 89- المصدر نفسه . تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

العراقي ، بعنوان : ( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا ) ، بتاريخ آذار 1962 ، ص 10 .

110- المصدر نفسه ، ص 8 .

111- عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص 558 .

112- نجم محمود ، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية ، ط 3 ، السليمانية ، 1998 ، ص ص 57-62 .

113- بهاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص 289 .

114- ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 298 .

115- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 299 .

### قائمة المصادر:

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

— وثائق دار الكتب والوثائق : ( د . ك . و . )

ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ( الحركة الشيوعية في العراق ) .

ثانياً : الأطاريح الجامعية :

— مؤيد شاكر كاظم الطائي ، الحزب الشيوعي العراقي ، 1935 - 1949 ( دراسة تاريخية ) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .

ثالثاً : الكتب العربية والمعرية :

— إسماعيل العارف ، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق ، لندن ، 1986 .

— اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، تاريخ سياسي 1958—1963 ، ترجمة جرجيس فتح الله ، السويد ، 1989 .

— بهاء الدين نوري ، مذكرات بهاء الدين نوري ، لندن ، 2001 .

— ثمينة ناجي يوسف و نزار خالد ، سلام عادل ( سيرة مناضل ) ، ج 2 ، ط 2 ، بغداد ، 2004 .

— جرجيس فتح الله ، العراق في عهد قاسم ، آراء وخواطر 1958 - 1988 ، ج 2 ، السويد ، 1989 .

— جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، بيروت ، 1971 .

— جورج بوليتزر و آخرون ، أصول الفلسفة الماركسية ، ج 2 ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د . ت .

— حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي ، 1914 - 2004 ، القاهرة ، 2005 .

— حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر — العمل الحزبي في العراق 1908 - 1958 ، بيروت ، 1989 .

— حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والأمية ، بيروت ، 2002 .

— حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، بيروت ، 2007 .

العراقي ، بعنوان : ( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا ) ، بتاريخ آذار 1962 ، ص 27 .

90- المصدر نفسه ، ص ص 25-27 .

91- عبد الفتاح علي البوتاني ، المصدر السابق ، ص 284 .

92- صحيفة طريق الشعب ، العدد 1 ، اواخر آذار 1962 .

93- د . ك . و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، بيان الحزب الشيوعي العراقي المعلنون ( كفى تقتيلا في كردستان ، ناضلوا من اجل حقن الدماء وحل المسألة سلميا ) ، بتاريخ 24 نيسان 1962 . راجع الملحق رقم ( 5 ) .

94- صحيفة طريق الشعب ، العدد 3 ، أوائل حزيران 1962 . 95

- صحيفة طريق الشعب ، العدد 2 ، أواخر نيسان 1962 .

96- ثمينة ناجي يوسف و نزار خالد ، سلام عادل ( سيرة مناضل ) ، ج 2 ، ط 2 ، بغداد ، 2004 ، ص 130 .

97- صحيفة طريق الشعب ، العدد 3 ، أوائل حزيران 1962 .

98- المصدر نفسه .

99- المصدر نفسه .

100- صحيفة طريق الشعب ، العدد 7 ، أوائل تشرين الثاني 1962 .

101- صحيفة طريق الشعب ، العدد 8 ، أوائل كانون الثاني 1963 .

102- المصدر نفسه .

103- اوريل دان ، المصدر السابق ، ص 432 .

104- د . ك . و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، مناضل الحزب ( نشرة داخلية ) ، العدد 2 ، أوائل تشرين الثاني 1961 ، ص 5 .

105- المصدر نفسه ، النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي ، ص 3 .

106- المصدر نفسه ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، بعنوان : ( سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا ) ، بتاريخ آذار 1962 ، ص 4 .

107- للمزيد من التفاصيل ينظر :-

حسن غريب خليل ، الماركسية بين الأمة والأمية ، بيروت ، 2002 ، ص ص 26-44 : هرمان دونكر ، دراسة في البيان الشيوعي ، ترجمة عصام أمين ، بيروت ، 1987 ، ص ص 132-142 : جورج بوليتزر وآخرون ، اصول الفلسفة الماركسية ، ج 2 ، ترجمة شعبان بركات ، صيدا ، د . ت . ، ص 268 .

108- د . ك . و . ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقمة 18/22 ، ( الحركة الشيوعية في العراق ) ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ( بدون عنوان ) ، أقر في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني 1961 ، ص 16 .

109- المصدر نفسه ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي



- حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون و البعثيون و الضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، بيروت، 1999.
- ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، بيروت، 2004.
- سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، ج2، بيروت، د.ت.
- عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921 - 1958، بغداد، 1978.
- عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، دهوك، 2007.
- عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج2، دمشق، 2003.
- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بغداد، 1979.
- ماركس و الجلز، مختارات، ترجمة دار التقدم، موسكو، د.ت.
- ماريون وبيتر سلوجلث، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات ( الزهراء للإعلام العربي )
- ، القاهرة، 1992.
- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، قم، 1998.
- محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، بيروت، 1966.
- المعهد الدولي لحقوق الإنسان، الدساتير العراقية، نيويورك، 2005.
- نجم محمود، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية، ط3، السليمانية، 1998.
- هرمان دونكر، دراسة في البيان الشيوعي، ترجمة عصام أمين، بيروت، 1987.
- رابعاً : الصحف :
- إتحاد الشعب ( بغداد )، العدد 106، 28 أيار 1959.
- الحاضرة ( بغداد )، العدد 69، 27 آب 1960.
- العدد 75، 8 تشرين الأول 1960.
- طريق الشعب، العدد 1، أواخر آذار 1962.
- العدد 2، أواخر نيسان 1962.
- العدد 3، أوائل حزيران 1962.
- العدد 7، أوائل تشرين الثاني 1962.
- العدد 8، أوائل كانون الثاني 1963.

### الملاحق

- ١- ملحق رقم (١) صورة الصفحة الأولى والأخيرة من ملخص ما دار في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي المنعقد في أيلول ١٩٥٨.
- ٢- ملحق رقم (٢) بيان اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في كركوك في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨.
- ٣- ملحق رقم (٣) ميثاق التعاون بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨.
- ٤- ملحق رقم (٤) صورة الصفحة الأولى والأخيرة من بيان الحزب الشيوعي حول تدهور الأوضاع في كردستان، الذي أصدره بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦١.
- ٥- ملحق رقم (٥) بيان الحزب الشيوعي الداعي الى وقف القتال في كردستان أصدره في ٢٤ نيسان ١٩٦٢.

## الملحق رقم [1]

١٨/٢٢

ملخص ما دار في

## الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي

المتفقد في أوائل ايلول ١٩٥٨

أخرى ذكرى باني حزبنا وفقيهه الرفيق فهد ورفيقه القائد البارزين حازم وصارم ، الذين اختطفوا من بيت صفوانا واعتُلبوا بغدر ونذالة فكان لهم شرف الاستشهاد في سبيل تحررنا الوطني وفي سبيل طبقتنا العاملة وحزبنا والحركة الشيوعية . ولو كانوا اليوم أحياءً لكانوا على رأس إجتاعنا هذا يساهمون في توجيه الحزب ورسم سياسته . أفتح الوقوف دقيقتين حداداً لذكرهم ولذكرى شهداء الحركة الشيوعية في كل مكان (الجميع يقفون حداداً) . إننا نحكي في أشخاصكم الوعي والبالسة والتضحية والتصميم ، التي أبداهها الشيوعيون المسراقون تحت ظروف قاسية وطويلة الأمد خرج منها حزبنا رافع الرأس حائزاً على تقدير الجماهير ونقبتها وجهاً .

عقدت اللجنة المركزية لإجتاعها الموسع السابق قبل عام وأحد عشر شهراً ، في أعقاب الكونغرس الحزبي الثاني . وخلال هذه الفترة حدثت تطورات هامة جداً ، علمية وعربية ودولية . فقد تأزم الوضع الدولي وتبددت قضية السلم العالمي في فترات مختلفة وخصوصاً في تشرين ١٩٥٦ ، على أثر العدوان الثلاثي على مصر ولانارت العصيان الرجعي من قبل أعداء الاشتراكية في هنغاريا ، وكذلك في تشرين الاول عام ١٩٥٧ على أثر زيارة مبعوث انبهاور هندرسن الى تركيا وتحشيد القوات التركية على الحدود السورية وتبديدها بالمدون ، وكذلك في تموز ١٩٥٨ حين نزول قوات الاحتلال الامريكية الانكليزية في لبنان والاردن على أثر انتصار ثورة العراق الطاغية . لقد اجتازت قوى السلم والحرية هذه الازمات بنجاح رائع بسبب حمود الشعوب التي تعرضت لمدون والتآمر وبتحريض نضامين الشعوب المكافحة على نطاق عالمي ، وبوجه خاص بسبب المواقف الرائمة التي وقفا الاتحاد السوفيتي بحبروته ضد قوى المدون والحرب ، فكانت التعامل الحاسم في صيانة السلم وتحقيق الناصر والحق الخذلان بقوى الاستعمار العالمي .

لقد ارتفع النضال من أجل المحافظة على السلم في الفترة الاخيرة الى مستوى جديد لم يشهد له التاريخ مثيلاً ، واتضح للجماهير العظيمة في كل مكان وبشكل لا جدال فيه رجحان قوى السلم والحرية في العالم على قوى الاستعمار والرجعية ، وتحلى بشك لم يسبق له مثيل واقع ان قوى الاشتراكية في العالم ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ، هي أعظم رصيد لصيانة السلم العالمي ومؤازرة الشعوب المكافحة في سبيل حريتها وتقدمها . ان موقف الاتحاد السوفياتي الحازم ضد دول المدون الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ضد محاولات وتدخلات المستعمرين لسحق مكاسب الثورة الهنغارية ، ووقوفه الحازم بالنضال مع الصين الشعبية وسائر الدول الاشتراكية الى جانب شعوب سوريا والعراق ولبنان والاردن ضد التدخل الاستعماري ، كل ذلك أثبت الى أي مستوى ارتفع النضال من الأمل والنضال العالمي في سبيل السلم والحرية الشعوب .

في أوائل ايلول ١٩٥٨ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراق إجتماعاً اعتيادياً ، حضره أعضاء اللجنة المركزية . وأسفر الاجتماع عن اتخاذ قرارات هامة تتعلق بتحسين العمل القيادي في الحزب . ووافقت اللجنة المركزية على الدعوة الموجهة من المكتب السياسي للحزب الى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية . وبعد أيام عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إجتماعاً موسعاً استغرق اثني عشرة ساعة ، كرس لبحث الوضع السياسي ، وخطة الحزب في الكفاح اسيانة ودعم النظام الجمهوري الوطني في العراق ومن أجل تعزيز الديمقراطية ومسايل الوحدة العربية . ألقى الرفيق سكرتير اللجنة المركزية تقرير المكتب السياسي امام الاجتماع الموسع . وقد نوقش التقرير وأقر بالإجماع . ثم جرى انتخاب المكتب السياسي وانتخاب السكرتير بالطريقة التي ينص عليها نظام الحزب الداخلي .

تطرق الرفيق السكرتير ، عند افتتاح الاجتماع ، الى أن الاجتماع الموسع يعقد دون التباة الكاملة له ، وذلك بسبب ضيق الوقت وبسبب انشغال الرفاق السكرتير وأعضاء المكتب السياسي بالاعمال اليومية والكثيرة التي استوجبت قيادة النشاط الحزبي المنع النطاق بانقراة التي اعقت اتخاذ المكتب السياسي قراره بدعوة اللجنة المركزية الى اجتماعها الموسع .

وأشار الرفيق السكرتير الى ان هذا الاجتماع اكبر اجتماع موسع تعقده اللجنة المركزية في تاريخ الحزب ، واول اجتماع موسع تعقده اللجنة المركزية بعد اجتماعها الموسع الذي عقد في ايلول ١٩٥٦ في أعقاب المجلس ( الكونغرس ) الحزبي الثاني . وأشار الى ان هذا الاجتماع قد تأخر عن موعده النظامي بالنظر الى غياب عدد من الرفاق الاساسيين في فترات مختلفة نظراً لتكليفهم بمهام حزبية تجعل من التذرع عليهم حضور اجتماعات اللجنة المركزية . وأشار الى ان اللجنة المركزية اتخذت في احد اجتماعاتها الاعتيادية قبل سنة ، قراراً يدعو بتأجيل الدعوة الى عقد الاجتماع الموسع لها حتى توفر الظروف المناسبة لذلك . وقد كان من المقرر قبل الثورة عقد هذا الاجتماع الموسع خلال فترة قريبة .

أشار الرفيق السكرتير الى ان هذا الاجتماع الموسع يعقد في افضل ظروف داخلية مرت على حزبنا الشيوعي من حيث التجربة والمفارقة التي كدسها الحزب في ربع قرن من الكفاح البطولي المرير ، ومن حيث اتساع شبكة الحزب التنظيمية التي تمتد الى جميع اوجاء القطر ، ومن حيث تطور وتوسع كادره ، ومن حيث اتساع نفوذه السياسي . ويعقد هذا الاجتماع بعد التنام كواحد الحزب بسبب تصفية الانقسام في الحركة وبسبب اخلاء السجون والمناقص منهم ، وبالتالي من حيث الظروف الثورية الصاعدة الذي نشأ بنتيجة ثورتنا الطاغية وقيام الجمهورية العراقية البعثة .

ان هذه المناسبة تدعو في أنفسنا أكثر من أية مناسبة

\* \* \*



## تابع للملحق رقم

[1]

إن الأقدام على تقديم الرفاق الجدد إلى مراكز حزبية ، ومحدود الوعي والتجارب ، يتطلب الجرأة مثلما يتطلب الدقة والتقدير الموضوعي للكفاءات ، وقد تقع بعض الأخطاء في تقديم الكوادر ولكن ذلك ينبغي أن لا ينجس فالتقدم هو الطريق الوحيد لحل المشكلة ليس من الميثران يحصل على الكوادر من مصدر آخر خارج صفوف الحزب .

ثالثاً: رعاية الكوادر ، تثقيفها وتربيتها بروح النقد والنقد الذاتي وروح معالجة الواقع وتنمية الواهب والكفاءات وتشجيع المبادرات وتميز الضبط والطاعة الحزبية والأمانة التامة للمبادئ وأهداف الحزب وسياسته والصراحة الذبوعية تجاهه . إن اتجاه الجامعة مع الكوادر والطبقة على ظروفهم والتساهل تجاه أخطائهم لا ينعفهم ولا يربهم ، بل يفهم وأحياناً يستدم كياناً ، إذ يخلق لديهم الشعور بالرضا عن النفس والتسبب وضف الشعور بالمسؤولية . كما إن اتجاه التثدد والملاحقة المفرطة والبروقراطية هو الآخر لا يطور ولا يربي الكوادر بل يفهم ويقتل لديهم روح الإبداع والمبادرة والتفكير المستقل ويجوهم إلى «آلات» ميكانيكية تفنن «الركن» لتنفيذ الأوامر ولكنها لا تتفنن في القيادة السياسية .

إن الأسلوب الصحيح الوحيد في رعاية الكوادر هو التربية الماركسية اللينينية بروح النقد والنقد الذاتي وروح تحمل المسؤولية والأمانة لسياسة الحزب .

هـ - تشجيع وتعميم المبادرات :

في النشاط الحزبي والسياسي يقوم به الألوف من مظهراتنا ورفاقنا ومن الجماهير الأخرى ، تظهر يومياً وفي مختلف الأماكن وفي مختلف مجالات العمل ، المبادرات والإبداعات الثورية إن لتعميم هذه المبادرات أهمية كبيرة من حيث رفع رتب الحزب ومستواه الجهادي ومن حيث توجيه وتشجيع كافة رفاق الحزب نحو الإبداع والمبادرات . إن تعميم تجارب العمل الحلاق والأمانة الحسنة في الحزب سيوجه مجموع مظهراتنا ورفاقنا إلى التفكير الجدي ليس فقط في تنفيذ التعليمات والأوامر الحزبية حرفياً بل في تنفيذها بإبداع ونشاط خلقي .

وقد يقوم أحد الرفاق (أو إحدى المنظمات) بمبادرة ثورية جيدة ، تتطلبها الخطاء طليقة ، فيعد الرفيق المسؤول (أو الهيئة المؤولة) لا إلى نقد الأخطاء وحسب ، بل إلى نقد المبادرة بجمعها وزرع النيب والانكاس في نفوس الرفاق .

إن تعميم المبادرات الحسنة ، وكذلك تعميم الأخطاء البارزة وتجربتها على منظمات الحزب ، يعطي مناسبات الحزب دروساً نضالية مفيدة للغاية في تطوير مساهمتهم في عمل الحزب ورفع الشعور بالمسؤولية .

إن من الضروري تشجيع وتعميم المبادرات ، على نطاق الحزب كله أو على نطاق المنظمات التنظيمية أو المحلية . وهذا يقتضي تشييط النشرا الداخلي ، المركزي والمحلي ، وخصوصاً تشييط « مناسخ الحزب » .

★ ★ ★

ثم انتهى الاجتماع بعد مناقشة المسائل الواردة في هذا التقرير بمناقشة مساهمة أفراد المجمع ، وأقرت في تعميم ملاحظاته وإعلانها .

سياسة الحزب في نشاطه العملي وإن يشرحها بأمانة تامة وبأسلوب مبسط قريب إلى مستوى فهم الجماهير ، وتقضي منه أن يجب لكل ما من شأنه خرق أو إضفاء الضبط الحزبي ومبدأ الانسجام إلى أن التقيد بسياسة الحزب يكون في بعض الأحيان ومن قبل بعض المنظمات أو بعض الرفاق تقيداً شكلياً يصحبه سلوك عمل متناقض ، كأن يقر الرفيق الحزبي أو المنظمة الحزبية نظرياً صواب سياسة الحزب بشأن الجبهة الوطنية ويسير عملياً على خط متناقض لهذه السياسة . إن تمشي العضو الحزبي بأراء ومفاهيم متنافية لأراء الحزب يتنافى كلياً مع روح الضبط والطاعة ومع الأمانة لسياسة الحزب . وإن اعتماد أساليب العمل لم يقرها الحزب عمل يتنافى مع روح الضبط ومع الأمانة لسياسة الحزب . إن السماح لأفكار الموثورين والمخبرين والاشتراكيين والتساهل تجاه تخلفاتهم على الحزب في سياسته وشماراته أو في شخص قاداته وكوادره وأعضائه ، عمل يتنافى مع الضبط والأمانة لسياسة الحزب .

إن الأمانة التامة لسياسة الحزب ولاهدها ومبادئه هي الشرط الأساسي لفإن النجاح في تنفيذ خطتنا وتحقيق أهداف شعبنا ، وهي الشرط الأساسي لفإن تربية أعضائنا ورفع مستواهم من حيث الوعي السياسي والخبرة العملية . إن الأمانة لسياسة الحزب لا تمنع العضو الحزبي من ممارسة حقه في المناقشة والتفكير المستقل ولا يتنافى مع مبدأ النقد والنقد الذاتي ، بل على العكس من ذلك ، تخلق أنسب الفرص والإجواء أمام الأعضاء لإبداء واجباتهم الحزبية وحسب بل كذلك لممارسة حقوقهم في النقد بمسراة وصراحة وبروح موضوعية وإنشائية .

د - تشخيص الكوادر الجديدة وتقديمها ورعايتها .

إن العائق الجدي الأساسي أمام اتساع قاعدة حزبنا ، أمام العمل لبناء المنظمات والحلالي الجديدة بين العمال والفلاحين وكل الأوساط الشعبية ، هو عدم توفر العدد الكافي من الكوادر والمنظمين . إن بناء الحلالي الجديدة وتربيتها وتثقيفها يحتاج ، قبل كل شيء ، إلى الكوادر والمنظمين . إننا في غمار المسألة الثورية المتصاعد الذي أطلقته الثورة ، وفي سبيل استيعابها وتنظيمها ، بحاجة إلى المزيد من الكوادر ، بالرغم من تعزيز كوادر حزبنا نوعاً وعدداً بعد ثورتنا الظافرة .

إن حزبنا لا يسهه الوقوف مكتوف الأيدي تجاه هذه المشكلة بل يلجأ إلى كل ما من شأنه التخفيف منها وحلها . ويرى حزبنا أن هناك رفاقاً لم تستثمر كفاءاتهم وهناك آخرين يمكن تطويرهم بسرعة . فيبغي أن تكون لمنظمات حزبنا سياسة ثابتة تأخذ بنظر الاعتبار : أولاً : تشخيص الكوادر . والتشخيص يحتاج القدرة على الابتعاد عن المسائل الالاميدية والافكار الذاتية الضيقة واعتداد المقاييس الموضوعية ، وكذلك يحتاج ضمان الاشراف والرقابة من الهيئات القيادية على منظمات القاعدة والاستعانة في ذلك بمنظمات القاعدة نفسها التي تستطيع أن تساعد مساعدة كبرى في تشخيص الوزن السياسي والعملي لقياداتها وتنظيمها .

ثانياً : تقديم الكوادر في مجرى العمل لبناء الحلالي وتوسيع التنظييات الجديدة ولاشغل مراكز المسؤولية في الهيئات القيادية .



## الملحق رقم [2]

١٧٤٤



لجنة المحلة للحزب الشيوعي العراقي  
في كركوك

الى جماهير شعبنا في كركوك

أيها المواطنين الكرام! ان جميع القوي في العراق عبرا واكراداً وتركماناً والاقليات الاخرى عاشت على ارض هذا الوان العزيز بقا... ومحبته وقيام منذ قرون عديدة وكانوا جميعاً شركاء في السراء والضراء. ولكن منذ ان وطئ الاستعمار اعداءنا... ارسلوا الوان عمل على خلق عملاء وجواسيس ليقوموا باستغلالهم تنفيذ سياسته الهدامة لتفريق صفوف الشعب وخلق... بين القوي المتاخية المتحدة بآثاره المنهكة والعنصرية والقوي العدائية والدلائف البغيضة ليستطيع... ادامة سيطرته ويؤثره على الشعب العراقي المكافح الابي. ولكن بالرغم من جميع مشاريعه الحربية وساعداته... الاقتصادية وحكوماته المعيلة الدافئة والنظام الملكي البئيس البائد لم يستطع الحفاظ على سيطرته لئلا ندنا لان شعبنا... العراقي بجميع قوياته كان يخوض على الدول معارك دامية ضد الصهيونية الاستعمارية ضد الحكم الخونة والسلا... الماجورين التي ان جاء يوم ٤ تموز الخالد فكان معركه شعبنا وحيثنا الحاسه الذي دك صن الاستعمار والنظام الملكي... البائد وجر الشعب جثثهم كالكلاب في شوارع بغداد واعلنت الجمهورية العراقية الفتية المناغلة. التي هي ثمرة كان... شاق اول بل لشعبنا العراقي عرا واكراداً وتركماناً وغيرهم. فالجمهورية العراقية جمهورية كل الشعب العراقي... بدون تمييز هذه القومية او تلك فكل الشعب السمل في جبهة واحدة عامية وحادة لصيانتها وتناو يرسوا تقويتها... وازدهارها. هكذا صم الشعب العراقي بجميع قوياته وبلقاته الاجتماعية الثورية.

ان الفسرة المفاجئة السرمية التي وجهت الى الاستعمار واعلانه الخونة والاقليات المعين اندهشوا ولم يستطع عمل اي... شي امام هذه السرعة التي انجزت فيها الثورة والتي اطلت برؤوس الخيانة في اول لحظة من الثورة. فاندوا... يفكرون بايجاد وسائل تكون على الاقل مفرقة لخدوات الحكومة الاصلاحية والديكتاتورية. ونراحو يتكلمون بمواهبهم... وجواسيسهم ليقوموا في الوقت المناسب بتوجيه الفسرة لمكاشل الشعب وخلق مشاكل لحكومة الجمهورية. وفعلا قام... عملاء الاستعمار بفرد من الاعمال التخريبية الاجرامية في بغداد كحرق مخازن النفا والمزمنة الاجرامية التي استهدفت... مدينة النجف والحوادث الموهقة التي وقعت في مدينة الحلة وفي الكوت قتلوا اعد الفلاحين من قبل المجرم امير ربيعة... وفي قلعة دزة قتل احد الداء على ايدي ابن احد الاقليات المعين وفي رانية يقومون بتدبير المؤامرة برئاسة الحاسوس... الانكليزي المصيرين بأكبر كور عباس مامنا آقا بتفسير الاقليات المعين وبعض اتباعهم الى ايران وانا في كركوك الحاد... النظم الاجرامى الذي قام به الوراويون بتفديهم الشعارات الانفزازية من البارتيين حيث ان البارتيين رفضوا شعارات... قومية انفزازية مخيفة وناموا بهتافات استفزازية اثنا زيارة المناضل الوطني مصطفى البارزاني لمدينتنا كركوك الذي رحب... بزيارته جميع المواطنين الاكراد والتركمان والعرب والاشوريين وغيرهم مما ساعد الرواوسى الحاسوسية الدلوانية على... اثاره النمره المنصرية قدبروا مؤامرة دنيئة للاعتداء على الناس الامنين وبعض المحلات. وقد استلوا بعض اعضا... حزبنا الشيوعي العراقي في كركوك كمنامو امزتهم فاندبروا السلطات العسكرية بها قتل حدونها بدمه ولكن يظهر ان... لبعض رجال الجيش الجورانيين اليد في هذه المؤامرة فلم تتخذ الاجراءات السريعة ضد من بل وكر من ذلك ان بعض... الضباط من الجيش والشرطة الدوانيين وقفوا امام كازينو (يلدز) مقر الدوانيين فاخذوا يلوحون بايديهم لهم... ايذاناً بالهجوم والاعتداء الى ان تدخلت قوة كبيرة من الجيش وسانم في قتل هذه المؤامرة اعضا. حزبنا وتمروا الى... الحرب والجروح الخفيفة.

ان حزبنا الشيوعي العراقي في كركوك في الوقت الذي يدعو جميع المواطنين في كركوك عرا واكراداً وتركماناً... وآشوريين وارمن الى التآخي والوحدة والعمل يدا واحدة من اجل عيانة جمهوريتهم الحبيبة والى استنكار هذا العمل... التخريبي الهدام المجرم. وفي الوقت الذي يدعوهم الى الالتفاف حول سلاهم جمهوريتهم لنسحب وتبراه محاربة قد... يقوم بها عملاء الاستعمار والى السلطات نفا باتخاذ الاجراءات الصارمة ضد كل حركة مفرقة للصوف والى تدعو الى... المعنوية والتي هي من دسائس الاستعمار وعملائهم والقيام بتحقيق عاجل حاتم لكشف الرواوس المديرة لهذه الفتنة و... وتقديمهم الى محكمه الشعب لينالوا العقاب الصام.

واننا ندعو جميع اعضا حزبنا ومؤازريه واصدقاهم الى ان يكونوا على استعداد في كل وقت والتعاون مع الجيش... لقمع وعرابية محاولة قد يقوم بها الجواسيس وعملاء الاستعمار والاستفزازيين التوميين.

عاشت جمهوريتنا حرة قوية ديمقراطية  
عاشت الجبهة الوطنية الموحدة  
عاشت الاغوة الحربية الكردية التركمانية وجميع الاقليات القومية الاخرى  
ولتسقط الممارات الاستعمارية  
والموت لعملاء وجواسيس الاستعمار

اللجنة المحلية للحزب الشيوعي  
العراقي في كركوك

١٦٥٨/١٠/٢٦



## الملحق رقم [3]

## ميثاق التعاون

بين

(١) الحزب الشيوعي العراقي (٢) الحزب الديمقراطي الموحد لكرديستان (باري ديكراني به ككرتوي كوردستان (٣) القوى الوطنية المستقلة في كردستان

١- مساهمة الجمهورية العراقية وتميز إنجازها الوطني والديمقراطي بجميع الوسائل، وخصوصاً:

أ- تطوير جهاز الدولة من عملاء الاستعمار والفسدين وطرد المستشارين والخبراء الاستعماريين من الجيش ودوائر الدولة وتصفية كدو الأعداء ملاك والنخس الاستعماري

ب- تقوية الجيش وتسلحه

ج- التعاون في القومية الشعبية المنظمة من قبل الدولة ونموذجها

د- العمل على تحقيق أقصى التآخي والتضامن بين العرب والاكرد، وبين الشف والجيش، وبين كل القوى الوطنية المأيدة للاستعمار والرجعية.

٢- مواصلة النهج الوطني في السياسة الخارجية على أساس التباديل السلمي وتميز استقلال العراق الوطني وذلك:

أ- اعلان نك ارتباط العراق من ميثاق بغداد، واتفاقية نيسان ١٩٥٤

الرائية البريطانية، واتفاقية الامن المتبادل وبدأ ايزهاور، وغيرهما من الاتفاقيات الاستعمارية، ومتابعة السير على سياسة مقاومة التدخل الاستعماري بشئ اشكاه.

ب- العمل على تحقيق امد حدوده المتواف بين الجمهوريه والجمهوريه العربيه واتفاقية التضامن بين الشعوب العربيه في:

ج- توثيق علاقتنا الدبلوماسية والاقتصادية والك

السوفياتي والبلدان الاشتراكية وسائر البلدان الحرة وانهاج سياست

قضية السلم وحرير الشعوب.

٣- اطلاق الحريات الديمقراطية، حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي وحرية النشر والصحافة - الح - للقوى الوطنية.

٤- اتخاذ التدابير لحماية اقتصادياتنا الوطني وحل مشاكل الجماهير

الماشية بالخروج من الكتلة الاستراليية وحرير جارتنا الخارجية وفرض رقابة صارمة على شركات النفط وسائر الشركات والبنوك الاجنبية وحماية شتى

من زبها وتشجيع الصناعات الوطنية والارامال الوطني، واتخاذ التدابير لحماية

طبقنا العامة من البطالة ومن اجل رفع اجورها ونحسين ظروف عملها

ومستشيتها، واعادة النظر في نظام الضرائب بما يفيق ومصلحة الشعب.

٥- العمل على تنمية الشعب بمساعدة الحكومة من اجل تنفيذ قانون

الاصلاح الزراعي ومن اجل تنمية النظام شبه الاقطاعي وتحسين اعداد

اللاخين في الارض ورفع مستواهم الماشي والثقافي والصحي ورفسح

الاقتصاد الوطني

٦- التاكيد على التشريرات والقوانين الرجعية التي تتنالي للمبادئ الديمقراطية

والسياسة الوطنية للجمهوريه

٧- تشريع دستور ديمقراطي من قبل جميع فاعليه منتخب انتخابا

ديمقراطيا حرا مباشر

٨- الاعتراف بالديمي يحقوق الشعب الكردي، بما في ذلك حقه

في تحرير مصيره بنفسه.

٩- مكافحة جميع الافكار والمخبرات الاقتصادية التي ينفذها المستعمرون

والرجسبون والاشورون ملحق التمرات المنصرمة والشوفينية والكوسوفولينية

بنية فصل كردستان العراق الجمهوريه العراقيه ونشق الوحدة الوطنية لاجل

مفخرة تنفيذ منها الثمرات الاستعمارية لتعليم ابناءنا جمهوريتنا الوطنية، والعمل لتحرير الاخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين العربيه والكردييه

كفاحها المشترك في السلم وتميز الحكم الجمهوري والديمقراطية باعتبار

كفاح الشعب فيها ضمن نطاق الوحدة العراقية اقوى ضال

استقلال العراق وتحقيق امان الشعبين في الحياة الحرة السعيدة.

١٠- التمسك بالمادة الثالثة من دستور الجمهوريه العراقية الوقت، التي



## تابع للمالحق رقم [3]

نقص على : « يقوم السكان المقيمي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة

واحترام حقوقهم وسياسة حوارهم ويمتاز العرب والاكراد شركاء في هذا

تعاون وفي هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » . والعمل

الوضع هذا النص موضع التنفيذ بحيث تضمن الحقوق الديمقراطية للشعب

الكردى :

أ - بسن تشريعات تضمن الحقوق الادارية الثانية للشعب الكردي

وتأسيس منطقة ادارية موحدة : لكرديستان العراق في نطاق الوحدة العراقية

ب - تسن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية الثانية للشعب الكردي

١٩ - العمل لتحقيق قسط عادل من العنايه بمصالح الشعب الكردي

فيما يخص التصنيع ورفع الانتاج الزراعي ورفع المستوى الماشي و تنمية

والثقافي والصحي .

١٢ - تعزيز الاخوة والتضامن بين الشعب الكردي وبين الاقليات

القومية والطائفية في كردستان كالترك والارمن واتاحة الفرص المتساوية

لبناء هذه الاقليات الممارسة لحقوق المواطنة الكاملة شأن ابناء الشعب

الكردى والمري وكماحة المصيرية والموراثية وغيرها من التيارات الفترية

التي ينبغي الاستمرار .

مبادئه وأسس التعاون

١ - يعتمد كل طرف الكيان السياسي والباديء والقائدية للاطراف

الاخرى ، وحقوق كل طرف في نشر مبادئه وآرائه الفكرية والسياسية ، وحقه

في القيام بنشاط حزبي مستقل ، وحقه في نشر العنايه لنفسه ضمن مصالحة

الوحدة الوطنية

٢ - كل خلاف سياسي بين الاطراف المتنازعة يبحث في ما بينها بصفة

الوصول الى حل معقول يضمن استمرار التعاون ولا يتناقض مع المادة ١٩ و ٥

ومن حق كل طرف ان يمارس القدر الانساني باسلوب موضوعي اخوى تجاه

الاطراف الاخرى على ان يستمر في التعاون معها .

٣ - يكون رائد الاطراف المتنازعة المنفذين عن نقاط الاتفاق وتيسر

ها وتجنب التآكيد على نقاط الاختلاف الا في الحدود التي تساعد على

توثيق عرى التعاون .

٤ - تتألف لجنة عليا للتعاون تضم ممثلين عن - الحزب الشيوعي ،

المراتي ، الحزب الديمقراطي الموحد ( الكردستاني ، الوطنيين المستقلين الذين

تتبع عرى التعاون .

٥ - تصعد القرارات بالاجماع او بالاكثرية على شرط موافقة الحزبين

عليهما ، تكون ملزمة للجميع او لطبق الاطراف الموافقة عليها .

٦ - اذا اختلفت وجهات النظر في قضية معينة فمن الجائز لكل طرف

ان يقوم بنشاط مستقل تجاهها ، على ان يراعي في ذلك مبدأ التعاون مع

ساير الاطراف ضمن اطار الاهداف المشتركة وان يتجنب ما يؤدي الى

تفكيك عرى هذا التعاون .

٧ - تؤلف لجان قومية للتعاون ، وهي تتشكل بقرارات اللجنة العليا

وفي الاماكن التي توجد فيها اقلية اخرى ( كالترك مثلا ) يدخل يمثلوا

تلك الاقليات من العناصر الوطنية في لجان التعاون .

٨ - في حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الى

« جبهة الاتحاد الوطني » العراقية ، تبقى ، نصوص هذا الميثاق سارية

المفعول ، او يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق الاتحاد الوطني

١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨

( اقروه الحزب الشيوعي العراقي والحزب

الديمقراطي الموحد لكردستان ) باري ديموكراتي

به ككورتوى كردستان ) ( واقفقا على نشره )



## الملحق رقم [4]

## بيان الحزب الشيوعي العراقي

## حول الوضع الراهن في كردستان

ناضلوا لتسوية الوضع المتأزم في كردستان، بضرب نشاط عملاء الاستعمار وحلف الستو في المناطق المتاخمة للحدود العراقية، وبالوقوف ضد أي اصطدام بين القوات الحكومية المسلحة والمواطنين البارزانيين وسائر الوطنيين في كردستان، وبحقيق الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي، والحريات والحقوق الديمقراطية للشعب جميعاً، ولتوطيد عزى الاخوة العربية-الكردية حجب الزاوية في الكفاح لصيانة الاستقلال الوطني وإرساء الحكم الوطني على أسس ديمقراطية.

أيها المواطنون... يا أبناء شعبنا العظيم!

منذ أمد ليس بالقصير يتداول المواطنون في جميع أرجاء البلاد أنباء عن تأزم الوضع في كردستان وعن تحرك بعض القطعات العسكرية متوجهة إلى كردستان. ورغم ما يقال رسمياً من أن هذه القطعات تتحرك للقيام بفرضيات اعتيادية، إلا أن اقتران هذه التحركات العسكرية بالأنباء الأخرى المتواترة من كردستان، وتلميحات رئيس الوزراء وبعض الصحف العراقية، أثار موجة من الاستفسارات وأحياناً موجة من القلق لدى المواطنين.

وإذا هذا الوضع يرى حزبنا من واجبه أن يعرض أمام أبناء الشعب حقيقة الوضع الدقيق الراهن في كردستان، بالارتباط مع الوضع العام الداخلي والخارجي، وأن يبين لمواطني الخطر المتخالف فيه، ويشخص الحلول الناجمة له، وأن يدعو كل القوى الحريصة على وحدة واستقلال البلاد، شعباً وحكومة، لمعالجته بروح الشعور العالي بالمسؤولية تجاه مصلحة الشعب والوطن، ومصلحة السلم في المنطقة والعالم.

وفي عالم اليوم المترابط، حيث يحدث الصراع بين قوى الخير والسلم وبين قوى الظلم والاستعمار والحرب في العالم، لا يمكن فصل أية قضية وطنية خاصة عن المسائل الرئيسية في الوضع الدولي. دون الاضرار بتلك القضية الوطنية الخاصة ذاتها، ففي الأسابيع الأخيرة ازدهاد الوضع الدولي توتراً جراء تثبيت وى الاستعمار والحزب وعلى رأسها الولايات المتحدة بمواقفها المهددة للسلم في برلين والمانيا عموماً، وانقضال الذي تواصله قوى السلم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي من أجل حل مشكلة برلين الغربية بإعلانها مدينة حرة، ومن أجل عقد معاهدة الصلح الألمانية مع كلا الدولتين الألمانييتين أو مع أي منهما، والوقوف بوجه تنامي العسكرية الألمانية التي يقودها حاكم المانيا الغربية والعسكرية النازية الانتقامية، والتي تهدد قضية السلام والأمن في أوروبا وفي العالم تهديداً خطيراً.

وكوجه من أوجه هذا التثبيت الحربي العدواني يعمل الاستعمار بصورة حثيثة في أنحاء شتى من العالم لاثارة الاستفزازات والأعمال العدوانية بغية صرف أنظار الشعوب عن الضرورة الملحة لحل قضايا برلين الغربية ومعاهدة الصلح الألمانية ومنع تنامي العسكرية الألمانية، وكذلك بغية استرجاع بعض مواقفه المنهارة تحت ضربات حركة التحرر الوطني لسائر الشعوب. إن هذا الوضع ينبغي أن يضاعف يقظة الحركات الوطنية وخصوصاً في البلدان المتحررة حديثاً التي تمرض باستمرار لمكائد وتهديد المستعمرين جراء نياتهم المادية للاستعمار والحرب.

إن الاستعماريين الاميركان والانكليز ينشطون بصورة خاصة في حلف الستو، وبمشاركة الرجعيين الحاكمة في تركيا وإيران وباكستان، لاثارة هذه البلدان نقاط انطلاق عدوانية ضد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وضد البلدان المستقلة والحركة التحررية في هذه المنطقة من العالم. وهم في سبيل هذه الأغراض العدوانية يستمدون قواعدهم الحربية في الهندية لحرب نووية لا تهدد البلدان الاشتراكية وحسب بل وتضع بلدان المنطقة، بما فيها المنطقة بخلف الستو، في القطاع الذي يستهدفه التدمير النووي. كما كشفت عن ذلك الوثائق السرية لحلف الستو العدواني التي فضحتها الاتحاد السوفيتي قبل أيام.

وفي هذا الوضع الدولي المتوتر، حيث يعمل المستعمرون لاثارة استفزازات وأعمال عدوانية في شتى أنحاء العالم، من الطبيعي تماماً أن تتجه انظارهم في مساعيهم التآمرية هذه أول ما تتجه حشماً تكون نقاط ضعف جديد في وضع القوى المدافعة عن الاستقلال والمكاسب الوطنية، وإذا ما نظرنا إلى الوضع في الجمهورية العراقية، والنتائج السلبية التي نجمت عن السياسة اللاديمقراطية التي انتهجتها الحكومة منذ أكثر من ستين، في توسيع الثغرات بين القوى الوطنية وفي صفوف أبناء الشعب، وفي تصفية الحريات والحقوق الديمقراطية الذي وسع الثغرة بين الشعب والحكومة، وفي تشجيع القوى المعادية للثورة، وفسح المجال لها بإعادة تجميع صفوفها، لوجدنا أن من المتوقع تماماً في الظروف الراهن ازدياد دسائس المستعمرين ومكائدهم ومحاولاتهم للنيل من استقلالنا الوطني، وما يشجع المستعمرين أيضاً تفافهم التناقضات بين البلدان العربية جراء مشكلة الكويت والعقبات الجديدة التي برزت في طريق تضامنها ضد الاستعمار والصهيونية والتي لعبت دورها في تسهيل انزال ومكوث الجيوش البريطانية في الكويت والتهديد الذي تحمله معها لاستقلال بلادها وللحركة التحررية العربية بوجه عام.

وتكتسب معاودة الحكومة العراقية لمفاوضاتها مع شركات النفط الاستعمارية أهمية خاصة بالنسبة للظرف السياسي الذي تمر به البلاد، فلقد اقترنت المفاوضات النفطية دائماً بالأعباء ودسائس استعمارية هدفها اضعاف مركز المفاوض العراقي والضغط عليه لحمل على التخلي عن المطالبات العادلة للشعب العراقي في نقطه مستقلة نقاط الضعف في سياسة الحكومة ذاتها التي تخشى من الاعتماد على الشعب وعلى قواه الوطنية في مواجهة المستعمرين وشركاتهم ودسائسهم.

ومنذ ٣٠ أيار الماضي، أي منذ ثلاثة أشهر عالج حزبنا الوضع في كوردستان في بيان أصدره حينذاك، دعى فيه للنضال من أجل «إيقاف اضطهاد وتهديد المواطنين البارزانيين وإلى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي» وعماً يلقي ضوء على جانب من أسباب التأزم الحالي في وضع كوردستان ما جاء في ذلك البيان بأن «حوادث الاغتالات والاعتداءات والقاء المتفجرات المدبرة من عضات الأمن بصورة مفضوحة واستفزازات الانقطاعيين قد تطورت خلال هذه الأشهر إلى مرحلة جديدة بصورة جذبة بإثارة النزاعات والانتال بين أبناء وطننا الحبيب. فقبل فترة من الزمن اصطنع اضطراب عام في كركوك لعبت فيه دوائر الأمن والانضباط العسكري الدور الرئيسي، لذهب ضحية

## تابع للملحق رقم [4]

إن اجابة هذه المطالب الشعبية العادلة التي هي في صميم السياسة الديمقراطية الوطنية ستجذب حتماً جماهير الشعب الكردي للكفاح المشترك ضد الاستعمار وستعزل حتماً عملاء الاستعمار وتفضح دسائسهم وستفرج حتماً الازمة الراهنة في كردستان وسائر انحاء البلاد لصالح صيانة وتعزيز الاستقلال الوطني ولصالح ترسيخه على وحدة شعبية متينة .

وبمثل هذه السياسة فقط تستطيع الحكومة ان تقوى مركزها في المفاوضات النفطية من اجل انتزاع حقوقنا العادلة ونستطيع نقف بوجه دسائس الاستعمار وعملائه وبوجه تهديد الجيوش الاستعمارية في الكويت وضد مغامرات الاستعمار الاميركي\* عدو شعبنا وعدو قضية صيانة السلم في العالم .

إن حزبنا الشيوعي العراقي يدعو الجماهير الشعبية عرباً واكراداً وغيرهم ، يدعو جميع القوى الديمقراطية والوطنية في كردستان وانحاء البلاد الاخرى ، شعباً وحكومة ، الى ارهاق يقطنا ضد دسائس الاستعمار وخططه والنظر للوضع الخطير الراهن ببعد نظر وبروح بعيدة عن الاستئثار . وعن المكاسب الخاصة الضيقة التي تعيق توحيد الصفوف والجهود على اسس تأخري ديمقراطي كفاحي وطيد فمعالجة الازمة الراهنة في كردستان لا تكون مثمرة ومضمونة العواقب دون اعادة نظر جذرية في سياسة الحكومة باتجاه العمل لتعبئة طاقات الشعب بكافة قومياته وطبقاته المعادية للاستعمار والاقطاع ، وتطمين الحقوق والحريات الديمقراطية بما فيها الحقوق القومية للشعب الكردي ومعالجة مشاكله الاقتصادية والمعاشية ، والعمل الجدي السريع لارساء الحكم الوطني على اسس ديمقراطية حقه .

الحزب الشيوعي العراقي

بفسداد في ٢٢ آب ١٩٦١



## الملحق رقم [5]

## بيان الحزب الشيوعي العراقي

كفى تفتيلاً في كردستان  
ناضلوا من أجل : حقن الدماء وحل المسألة سلمياً

يا جماهير بغداد الباسلة :

يتابع الرأي العام بقلق مشروع ، اخبار الحوادث المريرة التي تمر بالشعب الكردي ، وما يحل بالقرى الآمنة في كردستان العزيزة من تهديم وتقتيل ، وما يصرى على الارض الطيبة من دماء زكية ، دماء العرب والاكرد ، نتيجة استمرار القتال والقصف في بعض مناطق كردستان .

يا ابناء شعبنا الابي :

ان تاريخ نضال شعبنا العراقي يعكس ابهى صورة للاحوة العربية الكردية ، يوم كانت الدماء تختلط في الكفاح المشترك . . . يوم كانت الامهات يدفنن بابنائهن الى سوح الشرف للدفاع عن الوطن ، اما اليوم فيراق دم الاخ بيد اخيه وتتساقط زهورات يانعة من شبابنا ، وتخفق قلوب الامهات الما وحسرة .

ايها الوصنيون الخياري :

انكم مدعون لرفع الشعور بالمسؤولية الى مستوى الاحداث في هذا الظرف ، حيث تحاث المؤامرات الاستعمارية . فاعطوا من اجل : التفاوض لاحلال السلم في كردستان وانهاء الاقتتال . وتفتح على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية بالمبادرة للتفاوض واحلال السلام ، وببديع كل الامكانيات لان تفي بوعودها وان تضمن مصالح الشعب الكردي المشروعة .

ان جماهير بغداد المتشربة دماؤها بالاحوة العربية الكردية التي توطدت عبر تاريخ الكفاح المشترك ، لن يتخلى عن الشعب الكردي في محنته الحاصية ، وتؤالب بالحاح بالتفاوض لانهاء القتال واحلال السلم في كردستان .

عاشت الاحوة العربية الكردية

وليعم السلم في كردستان

لجنة منطقة بغداد

بغداد في - ٢٤ / نيسان / ١٩٦٢

حزب الشيوعي